الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٦**

الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والترابط

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/68/190)

مذكرة من الأمين العام (A/68/162)

السيد بروان (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الحوار الرفيع المستوى باسم حكومة جامايكا. ونود أن نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/68/190) ونثني على المنظمات المعنية، كالمنظمة الدولية للهجرة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، على إسهاماتهم القيمة التي سمحت بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى المهم.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فيجي في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

ومنذ الحوار الرفيع المستوى الأول للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، المعقود في عام ٢٠٠٦، أبدت جامايكا التزامها بالاستفادة القصوى من فوائد الهجرة، مع الحد ما أمكن من تحدياتها، من خلال أنشطة وطنية ودولية ترمي إلى تمكين المهاجرين وحماية حقوقهم ومعالجة القضايا المتنوعة والمعقدة المتصلة بالهجرة. ومنذ ذلك الحين، كان على جامايكا، بل والمجتمع الدولي برمته، التصدي للآثار المترتبة على المسائل الناشئة، كالبيئة والاتجار بالبشر وأثر تغير المناخ على الهجرة.

ونحن لم ندخر وسعاً من أجل إدراج تلك المسائل في مداولاتنا على الصعيد الوطني وتحديد استراتيجيات من شأنها أن تجعل الهجرة تعود بالفائدة على بلدان المنشأ والمقصد والعبور – والأهم من ذلك، على المهاجرين أنفسهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وهذا يشمل السعي بدأب إلى تدابير تحمي حقوق الإنسان للمهاجرين كافة، بما في ذلك القضاء على استغلال المهاجرين، ومن أمثلته الاتجار بالبشر؛ وإدماج الهجرة في خطة التنمية؛ وتعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة لضمان أن تكون سياسة الإثراء بالبيانات وتطوير البرامج وثيقة الصلة بالموضوع ومستكملة المعلومات؛ وتعزيز شراكات الهجرة والتعاون، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المغتربين. وحكومة جامايكا إذ تفعل ذلك، فإنها تلتزم بتهيئة بيئة تحترم حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وكرامتهم، بموجب دستورها والتزاماتها الدولية. والإطار التشريعي لذلك قائم بالفعل ومعد لتعزيز التماسك والتنسيق والتناغم، وبالتالي فإنه يوفر الحماية لجميع المقيمين، بما في ذلك المهاجرين.

وكذلك طورت حكومة جامايكا استراتيجيات تهدف إلى تحسين قدرتها على رصد وإدارة الهجرة الدولية، اتساقاً مع أولويات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد، كما حددت في خطتها للتنمية الوطنية، المعروفة بـ ”رؤية ٢٠٣٠“ وكانت مساعدة مجتمع المانحين الدوليين قيمة للغاية في تطوير هذه السياسة، ونود أن نشكرهم لأنهم كانوا شركاء في العملية. وفي هذا الصدد، فقد أعدت الحكومة سياسة وطنية وخطة عمل بشأن الهجرة الدولية والتنمية تعالج تلك الطائفة العريضة الناشئة من التحديات والفرص المرتبطة بالهجرة. وترمي تلك السياسة إلى إدارة الهجرة بطرق أنجع من أجل إدماجها في خططها للتنمية الوطنية. وسوف يتحقق ذلك من خلال تسخير الطاقات الإنمائية للهجرة لفائدة المجتمع والمهاجرين عن طريق استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من الفقر. وتسلم السياسة الوطنية وخطة العمل أيضاً بأن الهجرة تحفز خلق فرص اقتصادية جديدة في بلدان المقصد، وأن المهاجرين يصبحون عوامل حقيقية للتنمية من خلال نقل رأس المال البشري والاجتماعي والمالي. ونشجع شركاءنا الذين لم يعدوا بعد خططاً وطنية ويقيموا شراكات على الصعيدين الوطني والعالمي من شأنها تعزيز التعاون بين الدول وفيما بينها، على أن يفعلوا ذلك.

وجامايكا تقر بإسهام الهجرة في الركائز الثلاث للتنمية المستدامة جميعها – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – وتسلم بأن المهاجرين عوامل محتملة للتنمية يمكنهم تعزيز التعاون بين بلدان المنشأ والمقصد. وفي هذا الصدد، فقد أعددنا برنامجاً للهجرة الممتدة، أطلق في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في إطار عملية أوسع لبلورة سياستنا الوطنية. وهذا البرنامج، وهو الأول من نوعه في منطقة الكاريبي، ويعد أداة أساسية لتحسين المعارف بشأن قضايا الهجرة والتنمية؛ ومن شأنه تعزيز قدرة الحكومة على إدارة الهجرة؛ وتدارك مواطن القصور التي يجري تحديدها عند جمع البيانات المتصلة بالهجرة وتحليلها. وقد حددنا تحسين إدارة البيانات كأولوية وطنية لدعم الإعداد لتخطيط السياسات ووضعها على أساس الأدلة.

وإننا نعتبر أن منظور الهجرة العالمية والتنمية ينبغي أن يكون قريباً من الناس، وأن يمكن بلدان المنشأ والمقصد، والمهاجرين أنفسهم، من أن يتقاسموا فوائد الهجرة بشكل عادل. ولذلك، فإن حكومة جامايكا تؤيد الجهود الرامية لخفض تكلفة هجرة العمال. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتخفيض كلفة نقل الحوالات، التي تشكل عادة مصدراً تكميلياً لدخل رب الأسرة الذي عليه أن يلبي الاحتياجات الأساسية للأسرة التي سافر دونها. وتقر جامايكا أيضاً بأن هذه التحويلات أموال خاصة، ولكنها تؤيد السياسات التي تتجه إلى الاستفادة من أثرها الإنمائي.

وجامايكا توصي بقوة بتشاطر أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمغتربين، وخاصة إيجاد حوافز لمجتمعات الشتات لاستثمار مواردها المالية وخبراتها، لا سيما حيث ترصد الفجوات في مجالات كالاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم.

وفي هذا الصدد، نقر أن خطة تحقيق النمو والرفاه في أي بلد لا تكتمل من دون التزام الشتات ومشاركته النشطة.

ختاماً، تود جامايكا التأكيد على دعمها لهذا الحوار الرفيع المستوى، ونأمل أن نتيجة هذا الاجتماع ستضمن قياس الهجرة الدولية ورصدها بشكل صحيح كيما تخدم الاحتياجات الإنمائية لبلدان مثل جامايكا، وتعالج تحديات مثل إعادة النظر فيما يتردد حول مسألة ''نزوح الأدمغة''، والنظر بشكل أوثق في مسألة مكاسب الأدمغة وتحرك الكفاءات، وكيف يمكن إدارة التحويلات لصالح التنمية الوطنية والحد من الفقر والرفاه الاجتماعي.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يتيح لنا جميعا حدث اليوم فرصة مواتية لمناقشة مسائل الهجرة في سياق أوسع بهدف المضي قدما نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي.

وتمثل الهجرة الدولية اليوم عاملا هاما في تنمية البلدان والمناطق بأسرها. وبيلاروس ليست استثناء في ذلك الصدد. وبالنسبة لبلدي، فإن سياسة الهجرة تشكل عنصرا هاما من عناصر عمليات تخطيطنا للتنمية الوطنية. ويسهم سن التشريعات ووضع السياسات التي تعزز التنوع الثقافي والوطني، وانعدام الصراعات لأسباب قومية أو عرقية أو دينية في تدفق المهاجرين إلى بلدنا.

ويتمتع المهاجرون الذين يصلون إلى بيلاروس بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو بيلاروس. وتأخذ تشريعات الهجرة في بيلاروس في الاعتبار الخبرات الدولية والمعايير والمبادئ القانونية المقبولة عموما، بما في ذلك العناصر الرئيسية للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد سنّت بيلاروس في عام ٢٠١١ نسخة جديدة من قانونها بشأن هجرة العمالة الخارجية، يتمتع بموجبه جميع العمال المهاجرين بحقوق متساوية في الدخول إلى بيلاروس – بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية – شريطة عدم الإخلال بأداء واجبات عملهم.

واعتمدت بيلاروس برنامجا وطنيا بشأن الأمن الديمغرافي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وهي تعمل على تنفيذه الآن. ويتضمن البرنامج مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة مسائل الهجرة على نحو يحقق مصالح التنمية الوطنية. ومن أجل اجتذاب العمال المهاجرين إلى بلدنا – وإذ نضع في الاعتبار أيضا إمكاناتنا في مجالي الاستثمار والتعليم – فقد عمدنا منذ عام ٢٠١٢ إلى تخفيض فترة التحقق المتعلقة بإصدار تصاريح الإقامة الدائمة في حالة الأجانب الذين يتقدم أصحاب العمل بطلبات لإصدار تصاريح إقامة دائمة لهم.

وأود أن أشير إلى أن بيلاروس – شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى – تواجه مشكلة ناشئة عن هجرة أخصائييها من ذوي الكفاءة العالية إلى الخارج – أو ما يسمى مشكلة ''هجرة الأدمغة''. ونرى أن حل المشكلة لا يكمن في التدابير المتخذة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك الفئة من السكان ذات الصلة فحسب، بل من المهم بالنسبة لنا بنفس القدر، إقامة شراكات مع بلدان المقصد، بما في ذلك تبسيط الممارسات المتعلقة بتوظيف الخبراء من أصل بيلاروسي في البلدان الأجنبية، فضلا عن تطوير التعاون في مجال تدريب الموظفين في الفئة الفنية في بيلاروس.

وتعمل بيلاروس حاليا على إعداد مشروع قانون تينص على إصدار تصاريح الإقامة الدائمة للأشخاص عديمي الجنسية، الذين ليس لهم بلد يقيمون فيه بصورة دائمة والذين ظلوا يقيمون في بيلاروس على مدى فترة طويلة. ويتضمن مشروع القانون أيضا حكمين هامين: ينص أحدهما على إعفاء الأجانب الذين يتم توظيفهم في الوظائف الفنية على أساس تأهيلهم في إحدى المؤسسات التعليمية في بيلاروس من

شرط الحصول على تراخيص العمل الخاصة. وينص الحكم الثاني على تمتع الفنيين من ذوي المهارات والقدرات الاستثنائية بمزايا تفضيلية تمكّنهم من الانتقال إلى بيلاروس والإقامة فيها.

وتحدو بيلاروس رغبة صادقة في تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالهجرة على الصعد الثنائية والإقليمية والعالمية. وقد أقمنا تعاونا نشطا مع المنظمة الدولية للهجرة. وافتتحنا – بدعم من المنظمة الدولية للهجرة – مركزا دوليا للتدريب – معني بتوفير خدمات التدريب الأساسي والمتقدم وإعادة التدريب للموظفين في مجال الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر – في عام ٢٠٠٧ في مدينة منسك. ويتولى المركز إدارة الأنشطة المتعلقة بتدريب ممثلي وكالات إنفاذ القانون الأجنبية والوطنية على حد سواء. وفي أيار/مايو ٢٠١٣ استضاف المركز – بدعم مالي من الاتحاد الروسي – حلقة دراسية لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، تشاطر خلالها ممثلون من مختلف المناطق خبراتهم التشريعية وفي مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بمنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر.

وتتولى بيلاروس هذا العام رئاسة رابطة الدول المستقلة. وعليه، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الموقف الإقليمي للدول الأعضاء في الرابطة إزاء المسائل المتعلقة بالهجرة، والذي تم تعميمه في وقت سابق بوصفه وثيقة رسمية في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويكرر ذلك الموقف – الذي تم إعداده في سياق الحوار المعقود اليوم – التأكيد على دور الأمم المتحدة وأثرها في صياغة المبادئ الواردة في سياسات الهجرة التي تنتهجها رابطة الدول المستقلة، علاوة على التأكيد على عزم دولنا على اتباع نهج شامل للتفاعل في المجالات ذات الصلة بتأثير عمليات الهجرة على التنمية المستدامة.

وترحب بيلاروس بالأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالهجرة. ونشعر بالارتياح إلى إدراج المواضيع المتعلقة بالهجرة وحماية حقوق المهاجرين في الخطط الاستراتيجية الجديدة لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية ممثلة في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومع ذلك، فنحن نرى أنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمجموعات الدولية بدور أكثر فعالية في إنشاء وتعزيز الشبكات المعنية بالهجرة والتنمية، وتحديد أفضل الممارسات، وبناء قاعدة للمعارف والمعلومات من أجل صنع السياسات في مجال الهجرة والتنمية.

وإنني على ثقة بأن من شأن الحوار اليوم – الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة – تيسير العديد من هذه المسائل وغيرها فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية. وبيلاروس على أهبة الاستعداد لبذل كل ما في وسعها للإسهام في هذا العمل.

السيد مونتيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود القول بداية إن حكومة كوستاريكا تعرب عن تعازيها لأسر ضحايا الأحداث المؤسفة التي تقع قبالة الساحل الإيطالي.

وتود كوستاريكا التأكيد على التفاؤل الكبير الذي بعث عليه هذا الحوار في بلدي. وموقف كوستاريكا فيما يتعلق بهذا الحوار هو ثمرة عملية واسعة النطاق وشاملة من التفكير تركز على نهج منفتح وشامل ينبغي اعتماده في سياق تناول مسألة الهجرة. وينبغي ألا تقرر الحكومات أو تعمد إلى اتخاذ إجراءات بشأن الهجرة دون الاستماع إلى أصوات المهاجرين وأفراد أسرهم، فضلا عن رأي أصحاب العمل، وأولئك الذين يبحثون في المسائل المتعلقة بالهجرة.

إن كوستاريكا بلد مقصد رئيسي للمهاجرين في منطقة أمريكا الوسطى. وقد كانت الهجرة عاملا هاما في تحقيق التقدم في العديد من القطاعات الرئيسية مثل التجارة والزراعة والهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، فقد أسهم المهاجرون

في إثراء ثقافتنا الوطنية. وعليه، نود أن نهيب بالمشاركين في هذا الحوار الاعتراف الكامل بإسهامات الهجرة في تعمير بلداننا.

وعلاوة على ذلك، فإن بلدي يتميز بالالتزام الثابت بالاعتراف بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها.

وما فتئنا منذ سنوات عديدة نضمن حصول المهاجرين على خدمات التعليم الأساسي، والصحة، والرعاية السابقة للولادة، والوجبات المدرسية، والرعاية المدرسية، بغض النظر عن وضعهم المتعلق بالهجرة. وتتيح لنا نتائج تلك السياسات اليوم تأكيد حقيقة أن حصول المهاجرين على هذه الخدمات يولّد المزيد من المنافع للجميع. لذلك، تكرر كوستاريكا دعوتها إلى اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام خلال هذا الحدث دعما لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، عن طريق الاعتراف القاطع بحقهم في الحصول على الخدمات العامة. وفي هذا الصدد، نسترعي انتباه الجمعية إلى الحقائق المتواجدة في بلدان مثل كوستاريكا للوفاء بتلك الالتزامات.

إننا بلد متوسط الدخل يتدفق المهاجرون عليه بكثرة. ورغبتنا في تقديم خدمات أكثر وأفضل لهم محدودة نظرا لمواردنا المالية الشحيحة. لذلك، ينبغي أن يخصص المجتمع الدولي الموارد لضمان الاستدامة الاقتصادية لهذه الخدمات. ذلك بالنسبة إلى كوستاريكا أمر حتمي لتحقيق التنمية المستدامة. وإذا أردنا أن نرى عمليتي الهجرة والتنمية تحدثان في وقت واحد، من الأهمية بمكان حينئذ تخصيص موارد إضافية لهذا الغرض. ونحن لا يسعنا أن نفعل ذلك منفردين.

وفي ما يتعلق بزيادة التمويل للهجرة والتنمية، تود كوستاريكا أن تقترح على المجتمع الدولي أن نعزز الآليات المبتكرة التي تمكّن من إفادة المهاجرين وبلدان المقصد على حد سواء، إمّا عن طريق إنشاء صناديق مشتركة، أو عن طريق تيسير الحصول على القروض التي تهدف إلى تلبية احتياجات المهاجرين الضعفاء، أو أشكال أخرى من التعاون التمويلي.

وهذه المقترحات واردة في الوثيقة المعنونة ”مبادرة كوستاريكا للحوار الرفيع المستوى،“ التي ستوزع على المشاركين في الوقت المناسب.

وبالإضافة إلى تخصيص المزيد من الموارد، يجب أن نضع سياسات عامة على مستوى الدولة تهدف إلى القضاء على التحيز والقوالب النمطية المرتبطة بالهجرة. ويجب أن نلتزم أيضا بتعزيز المساواة الحقيقية على نحو نشط بين جميع الأفراد، بمن فيهم المهاجرون. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن ننظر في حقيقة وضع المهاجرين الأكثر ضعفا واحتياجاتهم، مثل الفتيات والفتيان، والسكان الأصليين، والمسنين، والمعوقين، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية، والمتحولين إلى الجنس الآخر، والمخنثين، والعمال المؤقتين والمحليين. ويجب أن نضع تدابير قوية لمنع الانتهاكات لحقوقهم ومكافحتها والمعاقبة عليها، مثل التمييز وكراهية الأجانب. كما يجب أن نعمل معا لمنع المهاجرين من الوقوع ضحية لجرائم كالإتجار بالأشخاص والتهريب غير المشروع. وتحث كوستاريكا المشاركين على التأكد من أن تعمل كل السلطات التي تواجه تحديات الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالتنسيق الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال.

نحن لا نعتقد أننا بحاجة إلى إنشاء كيان جديد؛ إنما يجب أن نعزز الكيانات القائمة بالفعل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن ننوّه بالعمل الذي اضطلعت به المنظمة الدولية للهجرة على مدى أكثر من ٦٠ عاما، ونعزز تفاعلها مع وكالات الأمم المتحدة. ونعتبر أن المهم للجهود المبذولة في إطار المنتدى العالمي أن تساهم في عمليات التشاور الإقليمية. وينبغي للعمل الذي تقوم به المجموعة العالمية المعنية بالهجرة أيضا أن يكون أفضل تنسيقا مع عمل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. ومن الضروري في جميع المنتديات التي تناقَش فيها الهجرة

أن نكفل مراعاة أصوات المجتمع المدني، وبطبيعة الحال، المهاجرين أنفسهم.

وهناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا من أجل كفالة أن تساهم الهجرة في تحقيق التنمية. ومع ذلك، أحرزنا تقدما كبيرا منذ الحوار الأول الرفيع المستوى. وفي هذه المناسبة، كوستاريكا على ثقة بأننا سنحقق المزيد من التقدم، ونحن نكرر بالتالي التزامنا بتحقيق نتائج ملموسة من هذا الحدث الرفيع المستوى.

السيد هولماس (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازي القلبية للعديد من الناس الذين تضرروا بفعل المأساة التي وقعت في البحر الأبيض المتوسط، حيث أدت إلى مصرع ما لا يقل عن ١٣٠ مهاجرا أفريقيا وفقدان العديدين الآخرين بعد غرق المركب الذي كان ينقلهم إلى أوروبا في الساعات الأولى من صباح هذا اليوم. لقد أُبلغ عن مقتل أكثر من ألفي شخص أثناء محاولتهم عبور تلك المياه في السنوات الأخيرة. إن الظاهرة العالمية المتزايدة للمهاجرين والأشخاص الفارين من الصراعات أو أعمال الاضطهاد الذين يقضون نحبهم في البحر تبرز أهمية الموضوع في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

ولكن اسمحوا لي بأن أبدأ من مكان آخر. أثناء الهجرة الجماعية انطلاقا من أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، ترك أكثر من ربع سكان النرويج الفقر والمشقة خلفهم. وكان هدفهم الحصول على حياة أفضل في الخارج. لقد ذهب معظم المهاجرين النرويجيين إلى هذا البلد – الولايات المتحدة – حيث شاركوا في بناء دولة حديثة ومزدهرة. واليوم، يواصل أحفادهم العمل الجاد والمساهمة في المجتمع الأمريكي. إنهم فخورون بوطنهم وبجذورهم النرويجية على حد سواء.

هناك بطاقة في لعبة المونوبولي تقول ”تلقيت من عمك في الولايات المتحدة مبلغ ١ ٥٠٠ كرونة نرويجية“. هذا هو الشيء نفسه الذي حدث قبل عقدين من الزمن، وهو يحدث في العالم اليوم. ولكن المال ذهب حينذاك إلى النرويج، والآن فهو يذهب إلى دول أخرى.

ومنذ حدوث ذلك النزوح الجماعي، تطورت النرويج إلى أن أصبحت بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وله واحد من أعلى معدلات الهجرة للفرد. وأكثر من ثلثي النمو السكاني في النرويج سببه الهجرة. وتعتمد النرويج اليوم على المهاجرين لتطوير مجالات كثيرة من صناعتنا ولتوفيرنا للخدمات. وفي عالم يشهد تنقّل الناس أكثر من أي وقت، أعتقد أن من مسؤوليتنا المشتركة تحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي للهجرة الدولية على التنمية.

إن تاريخ الهجرة في بلدي يظهر أن تنقّل الناس يمكنه أن يكون محركا رئيسيا لتحقيق التقدم البشري والتنمية. فالهجرة تهيئ الفرص، ولكنها تنطوي أيضا على تحديات ومخاطر. وهناك حاجة إلى تنفيذ سياسات ملائمة ومتسقة حتى تصبح الهجرة الدولية أداة أفضل للحد من الفقر. وينبغي أن تشمل هذه السياسات ما يلي.

أولا، ينبغي اتخاذ التدابير الرامية إلى كفالة وجود هجرة آمنة وإنسانية ومنظمة وفقا لحقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ينبغي مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة استغلال الناس الذين يجري الاتجار بهم. نحن نعلم أن النساء يجبرن على ممارسة الدعارة، وأن الأطفال يجبرون على العمل بالسخرة، وأن النساء والأطفال ضعيفون بشكل خاص. لقد تكلمنا في الأسبوع الماضي تحديدا عن الأشخاص المعوقين، الذين نعلم أيضا أنهم ضعفاء في مثل هذه الحالات. نحن نعمل مع المنظمات الدولية، ويجب أن نكفل عدم تقويض أنظمتنا لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين.

ثانيا، إننا بحاجة إلى آليات لحماية المهاجرين في أوقات الأزمات والكوارث البيئية. فتغير المناخ سيؤدي إلى مزيد من الهجرة في المستقبل، سواء داخل الأمم أو في ما بينها على السواء. لذلك، عملت النرويج وسويسرا على وضع مبادرة نانسن، التي تجمع المعلومات عن احتياجات الحماية للنازحين بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وتعقد مبادرة نانسن مشاورات إقليمية في المناطق الأكثر تضررا في العالم. ونحن ندرك الآن ضرورة وضع نظام أقوى لحماية الناس الذين يندرجون في تلك الفئة.

ثالثا، إننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير للمساعدة على إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم المحلية المضيفة الجديدة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال. وإذا استثمرنا في حصول المهاجرين على التعليم والعمل، نعلم أنهم سوف يعطون أوطانهم ودولهم المضيفة على حد سواء مردودا أكبر بكثير.

ونحن نعلم أيضا أنه ينبغي عدم التمييز ضد أي شخص أو استبعاده لكونه مهاجرا. ففي النرويج، يولى اهتمام خاص لكيفية استقبال القاصرين والنساء من المهاجرين غير المصحوبين وإدماجهم في المجتمع، وللعوائق التي تواجهها النساء المهاجرات عندما يحاولن الدخول في سوق العمل.

وبغية أن تكون الهجرة عنصرا إيجابيا في جهودنا الإنمائية الدولية، سنسعى إلى أن يعزز عملنا جماعات المهاجرين والاستفادة بشكل أفضل من معارفهم ومهاراتهم القرينية. ونعتقد أن هذا النهج سيزيد من تحسين نوعية المساعدة الإنمائية التي نقدمها، ويساهم في تنمية البلد المتضرر على نحو أكثر استدامة.

نرى في حالة الصومال، أن العديد من المهاجرين من بلدان الشتات مثل النرويج والولايات المتحدة يأخذون بالعودة إلى ديارهم للمشاركة في إعادة إعمار بلدانهم التي تعاني من الحرب. وأحد الأمثلة من النرويج هو رئيس البرلمان الصومالي، مواطن بلدي محمد عثمان الجواري، الذي عاد إلى مقديشو بعد أن قضى سنوات عديدة في القوى العاملة في النرويج حيث، عمل على حل النزاعات، من بين أمور أخرى – وهي مهارة أعتقد أنه سيحتاجها حينما يعود إلى الصومال.

وأعتقد أن الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافتين يمكن أن يصبحوا موارد لا غنى عنها في أي من البلدين، وينبغي أن نعتمد سياسات تمكن وتيسر لهؤلاء الأشخاص الإسهام في البلدين، سواء وحدهم أو مع أسرهم.

في الختام، سنضطلع بالمزيد من الجهد من أجل إدراج الشتات بصورة منتظمة في جهود التنمية. ومن الأهمية بمكان أن يتجسد الدور الإيجابي المحتمل للهجرة الدولية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تدرج الأهداف والمؤشرات التي يمكن من خلالها محاسبة الدول في خطة التنمية: ينبغي أن تكون مجموعة كاملة.

السيد إيساكوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى لمعالجة مسائل الهجرة من منظور التنمية.

وتظهر البيانات الحديثة أن هناك ما يقرب من ٢٣٢ مليون مهاجر دولي، ويشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة منهم. وينخرط ما يقرب من خمس سكان جمهورية قيرغيزستان في العمل في الخارج، في الأماكن القريبة والبعيدة. ويعد السعي إلى نظام فعال لحماية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية أحد المجالات ذات الأولوية لأنشطتنا.

وتعتبر إحدى المشاكل الأكثر إلحاحا في ذلك المجال استمرار استخدام السخرة في بلدان المقصد. وفي ذلك السياق، نشير إلى الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة تلك الظاهرة. ونؤيد البرنامج الذي اقترحه الأمين

العام في تقريره الذي صدر مؤخرا (A/68/190)، الذي يشير إلى ضرورة مكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال القسري. يجب إدراج إدماج برامج العمل في الخارج في تلك البرامج. كما ينبغي لنا إدراج الهجرة غير المشروعة وعلينا أن نعمل مع بلدان المقصد. كما تقوم الحاجة إلى البرامج الموجهة إلى زيادة تدريب المهاجرين وتحسين الخدمات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتأثير الهجرة على التنمية، يجب أن نشير إلى الأثر الإيجابي لتحويلات المهاجرين على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، كما تعد مصدرا للدعم من أجل رفاه كثير من الأسر.

ونحتاج إلى تحسين السياسات المنظمة للهجرة. وتولي جمهورية قيرغيزستان قدرا كبيرا من الاهتمام لصياغة سياستها في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال اعتماد الوثائق الاستراتيجية. وافق رئيسنا، في أوائل عام ٢٠١٣، على استراتيجية وطنية بشأن التنمية المستدامة في بلدنا للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. وتنص تلك السياسة على ضرورة تبسيط سياسة الدولة المعنية بسوق العمل والهجرة والمضي قدما نحو التنمية المتحضرة للعمال المهاجرين ودعمهم. وأدت سياسة وطنية جديدة طويلة المدى لتنظيم عمليات الهجرة، في العام الماضي، إلى وضع سياسة الهجرة حتى عام ٢٠٢٠. وشكل رئيسنا، في حزيران/يونيه الماضي، فريقا مشتركا بين الوكالات يعمل حاليا على تنفيذ تلك الخطة.

يتفق، اليوم المجتمع الدولي بأسره أن الهجرة تضطلع بدور هام للغاية في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المكرسة في إعلان الألفية. ونحن واثقون من أننا بحاجة إلى العمل معا لضمان أن تنعكس المسائل التي نناقشها اليوم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري للمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية على دعمهما لقيرغيزستان، وكذلك الإعراب عن دعمنا الكامل لعمل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والفريق العالمي المعني بالهجرة.

السيدة سيمون (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تتشرف هنغاريا بحضور هذا الحدث الهام. إن الهجرة ظاهرة تربطنا جميعا وتدفعنا إلى العمل من أجل مستقبل أفضل.

إن للهجرة وجوه كثيرة، وآثار وعواقب هائلة، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه. ونعتقد أنه يمكن معالجة الجانبين الإيجابي والسلبي للهجرة على نحو أكثر فعالية من خلال التعاون المستمر والحوار ونقل المعرفة فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. وتلتزم هنغاريا التزاما ثابتا بالتعاون المتبادل وإقامة الشراكات مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى في إطار العمليات التشاورية الإقليمية المختلفة.

وتفخر عاصمتنا، بودابست، بمشاطرة اسمها عملية التعاون الإقليمية التي استمرت أطول مدة في المنطقة، وهي عملية بودابست. واحتفل ذلك المنبر هذا العام بذكراه السنوية العشرين، وفي نفس الوقت، جدد نفسه وأقام شراكة طرق الحرير المتعلقة بالهجرة، التي ستركز على العديد من جوانب الهجرة، من الهجرة القانونية إلى الهجرة غير النظامية، وحالات العودات ومكافحة الاتجار بالبشر، إلى مسائل الحماية الدولية. وستعمل تركيا، وهي الرئيس، وهنغاريا، وهي الرئيس المشارك، جنبا إلى جنب مع الشراكة المكونة من ٥٣ دولة وأكثر من ١٠ منظمات دولية، نحو هدف رئيسي واحد، وتحديدا، تعزيز الحوار والتعاون المتبادل في إدارة تدفقات الهجرة التي تجري عبر طرق الحرير القديمة.

ونحن مقتنعون بأن منبر طرق الحرير والعمليات الإقليمية الأخرى المماثلة لديها القدرة على إدارة الهجرة في مناطقها بنجاح. ونؤيد بشدة عمل جميع عمليات الهجرة الإقليمية في جميع أنحاء العالم، لأنها الأطر الأكثر ملائمة وفعالية لفهم

وتحليل وإيجاد أفضل الحلول لإدارة مسائل الهجرة في منطقة معينة، بهدف تعزيز فوائد الهجرة الدولية للمهاجرين والبلدان.

وكما ذكرت، للهجرة وجوه عديدة. وينشأ أحد الوجوه الحزينة للهجرة حينما يأخذ المتاجرون بالبشر ضحاياهم عبر طرق الهجرة. وتعتقد هنغاريا، جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أنه يجب أن تولي جميع الدول اهتماما خاصا بضحايا الاتجار.

وللمعلومات الأساسية القانونية وحملات التوعية أهمية خاصة فيما يتعلق بالوقاية..

ولمعالجة جميع الأوجه الأخرى للهجرة بصفتها هدفا رئيسيا لإدارة الهجرة، تعمل هنغاريا لتنظِّم بشكل أفضل شروط الهجرة والتنقّل القانونيين وتحسِّنها، إلى جانب منع الهجرة غير النظامية ومكافحتها، وتيسير عودة المهاجرين غير النظاميين وإدخالهم إلى وطنهم. ويجب توازن كلا الجانبين: فبينما ترحب هنغاريا بالمهاجرين القانونيين، يجري اتخاذ التدابير ضد الهجرة غير النظامية، ويتعيّن على من ينتهكون القوانين أن يعودوا إلى بلدان منشئهم.

ولكن ماذا بشأن الأشخاص الضعفاء الذين ليس لهم وطن؟ إنّ بلدي فخور بأن يكون طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بظاهرة انعدام الجنسية، وأن يقدّم الحماية لمن يحتاج إليها. وقد أرست هنغاريا إجراءات قائمة بذاتها لتعريف انعدام الجنسية. وعلاوة على ذلك، نعمل وفقا لدليل ضمان جودة محددة، أُعِدّ مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحث هنغاريا جميع الدول الحاضرة هنا على التقيد باتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بانعدام الجنسية، لأنها أجزاء هامة من لعملية إدارة الهجرة، المعقدة والعامة والناجحة – والأهم أنها إنسانية ومراعية للحقوق.

السيد جيونغ دونغ مين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا، أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة على تنظيم هذا الحوار المجدي. ويسرني جدا أن أحضره وأشاطركم أفكاري بشأن مسألتَي الهجرة والتنمية. وأود أن أبدأ بالتكلم عن الحالة الراهنة للأجانب في كوريا.

لقد أُنشئت الحكومة الكورية عام ١٩٤٨. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان عدد السكان الأجانب قد ارتفع إلى مليون شخص؛ وبلغ هذه السنة ١،٦ مليون شخص. وفي ستينات وسبعينات القرن الماضي كانت كوريا بلدا مرسِلا. لكنّها نفسها أصبحت مؤخرا بلدا مستقبلا – وهذه حالة نادرة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، كان هناك تدفق متزايد للأجانب. وأدركت الحكومة الكورية أننا بحاجة إلى تدابير سياسات فعالة متعلقة بالهجرة. لذا، سنَّت في عام ٢٠٠٧ قانونا بشأن معاملة الأجانب في كوريا، يتيح للوكالات الحكومية المعنية استحداث خطط أساسية خمسية حول سياسة الهجرة. وترتكز الخطة الأساسية الثانية حول سياسة الهجرة، التي استُحدِثت في هذه السنة، على خمسة أهداف سياسات هي الانفتاح، التكامل الاجتماعي، حقوق الإنسان، السلامة العامة والتعاون.

والخطة الأساسية بشأن سياسة الهجرة تتعلق أيضا بموضوع الهجرة والتنمية. وكما أوضِح في تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣، الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، إنّ أسباب الهجرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستويات التنمية. وبهذا الوعي، تواصل كوريا سعيها إلى اتّساق السياسات المتعلقة بالتنمية من أجل الهجرة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تجد كوريا السبُل لربط المساعدة الإنمائية الرسمية بمشاريع لإثراء الموارد البشرية في البلدان النامية، في إطار مواصلتها خطتها الأساسية.

وبعد اعتماد كوريا خطة سياسات جديدة تربط بين الهجرة الدولية والتنمية، ستبذل كل جهد لتحقيق رخاء متبادل عبْر التعاون الدولي. وتقف جمهورية كوريا، مع دول أعضاء أخرى، متأهبة لتقديم مساهمتها في الهدف النبيل المتمثل في الرخاء المتبادل.

السيد بيريز (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تعازيّ لأُسَر ضحايا المأساة قبالة ساحل لامبيدوسا.

إنّ البرازيل تقدِّر هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة أثناء الحوار رفيع المستوى الهادف إلى تحديد التدابير العملية لتحسين التعاون بشأن الهجرة الدولية.

ويمكن متابعة مسارٍ من تاريخ التنمية البرازيلية بتعقُّب تدفُّقات هجرتها التأسيسية. وتعدُّديتنا الاجتماعية وتنوُّعنا السياسي والثقافي كلاهما نتائج ومحرِّكات لتلك التنمية، التي تشكل روافد التدفُّقات المتميزة من الهجرة البشرية.

وفي سياق القرن العشرين، جسَّد معدل الهجرة ونوعها نبض الحياة الاجتماعية والسياسية البرازيلية. ومع أنّ المهاجرين والبرازيليين تخلَّوا عن البلد أثناء الأنظمة الاستبدادية – وبسببها، فإنّ ازدهار الديمقراطية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية بمثابة إذكاء لتوجُّهات الهجرة، بما في ذلك لدى أولئك الذين انطلقوا سعيا إلى اللجوء والحماية الإنسانية.

واليوم، نعيش فترة تأمُّل على صعيد استجابة الدولة البرازيلية للهجرة. ولتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية، يتعيَّن على سياسة الهجرة أن تجسِّد مفهوم التنمية الراسي على ثلاثة تحديات راهنة محددة. فالتحدي الأول هو ضرورة استكمال القوانين الوطنية للهجرة، وتجسيد المعاهدات والاتفاقيات الدولية محليا، ومواءمة الأحكام الإدارية بغية إرساء ثقافة سياسية وقانونية غير تمييزية، تحمي حقوق الإنسان وتمنع الانتهاكات بفعالية.

والتحدي الثاني مرتبط بإرساء سبُل التنسيق فيما بين مؤسسات الهجرة، وبين مستويات الحكومة – من الاتحادية فالحكومية إلى المحلية – في بلد له أبعاد قارّية.

يتضمن أيضاً إعطاء صلاحيات مؤسسية لإدماج المهاجرين في جميع المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والإنتاجية. وينبغي النظر إلى هذا التحدي بوصفه التزاماً بمعالجة مسألة المهاجرين غير الموثقين باتباع نهج شامل وغير تجريمي واتخاذ تدابير محددة لحماية الطفل والحماية الجنسية، مع إيلاء الاحترام الواجب للتوجه الجنسي والهوية الجنسانية.

أما التحدي الثالث فينطوي على الالتزام بالإصغاء عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في العمليات الاجتماعية الرئيسية والإشراف عليها وهي عمليات تتضمن سياسات وبرامج في مرحلة التطوير والتنفيذ تهدف إلى المجموعات المهاجرة والقطاعات السكانية التي تسكن البرازيل، وهو امتداد طبيعي لمنظور البرازيل المتعلق برسم السياسة العامة على أساس الشفافية، والانفتاح والتعاون الاجتماعي. وهذا يعني أيضاً مناهضة النموذج الذي يجعل إدارة الهجرة تتحكم في السكان، وبدلاً من ذلك، تمكين المهاجرين من خلال الإعراب عن آرائهم بحرية وإشراكهم بوصفهم مواطنين.

تلك النقاط الثلاث تستجيب إلى توقعاتنا من المناقشة الدولية بشأن الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي. لذلك علينا توسيع مجموعة المعاهدات والقواعد والمعايير الدولية وتحسينها في ما يتعلق بمعاملة الهجرة البشرية، بما في ذلك المهاجرين غير الموثقين. كذلك توجد حاجة إلى توسيع نطاق المناقشة في ما بين المؤسسات وتعزيز الدور الاستراتيجي لجميع المنظمات الدولية التي تتناول هذه المسألة. أخيراً، من المُلح أن نوفر مبادرات إقليمية وندخل تحسينات عليها تهدف إلى تمكين

المنظمات التي تمثل مجموعات المهاجرين من المشاركة مشاركة مباشرة في العملية.

وفي رأينا، أن الحقوق الإنسانية للمهاجرين والوفاء بالشروط اللازمة لإدماجهم اجتماعياً إدماجاً كاملاً مسألة حيوية لتعزيز السياسات الوطنية واستراتيجيات التعاون الإقليمي واستخدام آليات دولية جديدة. إن الحقوق الإنسانية للمهاجرين شرط مسبق لتحقيق التنمية العالمية. وفي ذلك الصدد، يكرر وفد البرازيل التزامه بالسعي جاهداً إلى تجسيد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي مسألة لا تزال معلقة. ونؤيد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونؤيد مبادرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تهدف إلى عقد مؤتمر ”قرطاجنة+٣٠“، كذلك نعمل على ترتيب المبادرات ارتكازاً على التنسيق في ما بين البلدان بهدف تحسين حماية وتعزيز حقوق المهاجرين لتحصينها من جميع أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب.

أما في ما يتعلق بتعزيز الدمج الإقليمي للمهاجرين، فقد أيد بلدي الجهود الناجحة الأخيرة لمد نطاق الإقامة وحقوق التنقل للمهاجرين من بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه. وقد تحقق ذلك من خلال دخول الاتفاق المتعلق بإقامة برعايا الدول الأطراف في المخروط الجنوبي حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك التحسين الجاري عليه حالياً، بغية زيادة التدفق المرن للمهاجرين والمساعدة عليه.

شاركت البرازيل هذا العام أيضاً في مشاريع تهدف إلى تحسين التدابير الحمائية في حالات التشريد القسري، وذلك بتوسيع الآليات المتعلقة بحماية اللاجئين وإدماجهم وإعادة توطينهم. وبفضل المشاركة النشطة للبرازيل أنشأ المخروط الجنوبي أول منتدى للجان الوطنية المعنية باللاجئين التابعة للمجموعة، سعياً لوضع معايير وتقاسم أفضل الممارسات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وضعنا خطتنا الوطنية الثانية لمكافحة الاتجار بالبشر. وخلال نفس الفترة، اتُخذت خطوات هامة ليتسنى للمنظمة الدولية للهجرة أن تنشئ رسمياً مكتباً في البرازيل بوصفها محاوراً هاماً في الجهود الحالية والمقبلة.

ندرك نصيبنا من المسؤولية والتضامن في ما يتعلق بتدفقات الهجرة الجديدة، ولا سيما ما يتصل منها بالهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الجنوب والهجرة الناجمة عن التغيرات البيئية.

أخيراً، نود أن نسلط الضوء على إطلاق العملية الوطنية للإصغاء الاجتماعي والتشاور الشعبي. وسيُعقد أول مؤتمر وطني معني بالهجرة واللاجئين في عام ٢٠١٤، وسيمثل فرصة للنهوض بالحوار الاجتماعي ودعوة المهاجرين المقيمين في البرازيل للمشاركة في وضع نهج سياسة عامة للهجرة والمساهمة فيه، أي نهج يتضمن إطارا قويا يرتكز على حقوق الإنسان.

تلك مبادئ توجيهية مستعدة البرازيل للعمل بمثابرة واستمرار مع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة، لتستغل بطريقة منسقة الفوائد المحتملة والصلات المتبادلة بين الهجرة والتنمية على أفضل نحو، مع إيلاء الاهتمام الواجب للعدالة الاجتماعية والمشاركة. لذلك سوف نضع مع الدول الأعضاء مفهوماً للمواطنة العالمية على نحو متزايد.

السيد أريولا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تضامن جمهورية باراغواي وتعازيها فيما يتعلق بالمأساة التي وقعت بالقرب من الجزيرة الإيطالية لامبدوسا.

يشرفني أن أمثل باراغواي في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وهو حوار يسعى إلى بحث مسألة الهجرة الدولية لشق قنوات تعاون تقوم على الكرامة الإنسانية.

إن حقوق الإنسان للمهاجرين جديرة بأكبر قدر من الاحترام، بغض النظر عن وضع الهجرة. وتنبغي حماية

المهاجرين وأسرهم من الأعمال التي تتضمن كراهية الأجانب والتمييز. ووفقاً لذلك، ينبغي للبلدان المستقبلة للمهاجرين أن تعزز السياسات الهادفة إلى تحقيق الدمج والتعايش والتسامح والشمول الاجتماعي للمجموعات المهاجرة، بغية مضاعفة الأثر الإيجابي للمجتمعات المضيفة إلى الحد الأقصى.

تعتبر باراغواي المهاجرين عناصر حقيقية في عملية التنمية. وقد بيّن تاريخنا أن الرجال والنساء الذين ولدوا في بلدان أخرى واختاروا بلدنا وطناً لهم جلبوا معهم معرفة تقنية متخصصة لم يكن لها أثر إيجابي فقط من حيث تحقيق التقدم الاقتصادي، بل إنها أيضاً تحرز تقدما على جبهات هامة أخرى مماثلة، ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وعلمية. لذلك نؤيد وصول المهاجرين إلى أسواق العمل في البلدان المضيفة. ونحض أيضاً على تعزيز الإطار القانوني الدولي وإنشاء آليات تضمن الحماية الفعالة لحقوق جميع العمال وأسرهم. ونعمل على النهوض بتلك الحقوق باعتماد سياسات تضمن ضرورة توفير ظروف عمل كريمة مع ضمان اجتماعي للمهاجرين واحترامهم والاعتراف بهم.

على الرغم من أن نصف المهاجرين حالياً من النساء. تؤثر هجرة الأمهات والزوجات تأثيراً قوياً على الأسر والمجتمعات في بلدان المنشأ. أما في البلدان المضيفة، فتشكل النساء ضعف ضحايا التمييز لأنهن نساء وعاملات مهاجرات. لذلك يتعين على الدول حماية حقوق تلك المجموعات التي تكتنفها حالات ضعف من قبيل القُصَّر من دون مرافقين الذين لأسباب مختلفة يجدون أنفسهم خارج بلدانهم.

تجدد باراغواي تعهدها بتنفيذ الالتزامات الدولية المعتمدة لمنع جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بصورة غير شرعية والمحاكمة والمعاقبة عليها. ونحن بصدد معالجة وتصويب واستعادة الحقوق لضحايا هذه الجرائم.

ولذلك نرى أن من المستصوب أن تدرج مسألة الممارسات غير القانونية، باعتبارها موضوعا محوريا للديناميكيات المتعددة الأطراف بشأن الأمور المتصلة بالهجرة، من أجل تشجيع التعاون اللازم لمكافحة تلك الممارسات. وعلى نحو مماثل، نناشد الامتثال لأحكام بروتوكول باليرمو.

وحتى الآن، صادقت ٤٧ دولة، من بينها باراغواي، على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونناشد الدول الأعضاء التصرف على هذا النحو، وبالتالي المشاركة في الجهود الرامية إلى توفير الحماية الكاملة لجميع البشر، بصرف النظر عما إذا كانون في بلدانهم بالذات أو خارجها.

وفي باراغواي، لدينا سياسة تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، تعقد دورات مرحلية لتنظيم مركز الهجرة امتثالا للالتزامات الناشئة من الصكوك الوطنية والإقليمية والثنائية والانفرادية، مثل قانون العفو المتعلق بالمهاجرين المعمول به في بلدي.

وإضافة إلى ذلك، تقدم باراغواي المساعدة لمواطنينا بالذات الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم، وتهيئة الظروف اللازمة لكفالة إعادة إدماجهم فيما يتعلق بالتعليم والوظائف والأمور الاجتماعية. كما نحافظ على علاقات وثيقة مع جاليات أبناء باراغواي في الخارج، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالأشخاص، الذين نقدم لهم برامج مختلفة وصناديق اجتماعية تغطى من ميزانيتنا الوطنية.

وتتجاوز الصلة بين الهجرة والتنمية مجرد المنظور الاقتصادي. فنحن بحاجة إلى اتخاذ نهج كلي للتعامل مع تلك الصلة يتضمن الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع إيلاء الأولوية للاهتمام بالعلاقة بين الهجرة والتنمية. وخلافا للاعتقاد الشائع، لا تقتصر تلك الصلة على التحويلات المالية

أو تدفقات الأموال الخاصة، التي يجدر التأكيد على انه ينبغي ألا تعتبر مساعدة إنمائية رسمية.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية يتطلب استعراضا متكاملا ومنهجيا وهيكليا يبرز أهمية المشاركة الكاملة لبلداننا وإسهامها جميعا. وأيضا، نعتقد أن المناقشة العالمية بشأن التنقل البشري تستدعي اتخاذ نهج كلي نحو وضع صكوك وسياسات ملزمة ومحددة للمعايير وتهيئة بيئات مؤسسية تعكس التزاما حقيقيا من جانب المجتمع الدولي بتنفيذ التدابير المتخذة. وينبغي أن تتركز المناقشة في الأمم المتحدة، إذ أنها المنتدى الطبيعي والسياق المناسب لمشاركة جميع الدول على قدم المساواة.

وأخيرا، تقدم باراغواي دعمها الكامل وتتعهد بتقديمه للمضي قدما بمناقشة سياسية عريضة القاعدة في إطار الأمم المتحدة بشأن جميع أبعاد الهجرة الدولية، بما يفضي إلى إبرام صك دولي متعدد الأطراف وملزم.

السيد راميريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تكرر إكوادور التعازي التي أعرب عنها فيما يتعلق بالمأساة التي وقعت مؤخرا قبالة ساحل لامبيدوسا.

إن إكوادور بلد توجد به أربع خصائص للهجرة الدولية. ونحن بلد للهجرة إلى خارج البلد وبلد للهجرة إلى داخله، والعديد من هؤلاء المهاجرين لاجئون. ونحن بلد للعبور وبلد للعودة. واستنادا إلى دستورنا لعام ٢٠٠٨، تدافع إكوادور عن الحق في الخيار بين الهجرة أو عدمها وتسهل حرية تنقل البشر، ولا تعتبر أي إنسان ”غير قانوني“ وتناصر مبدأ المواطنة العالمية. وتؤمن إكوادور إيمانا جازما بان السبيل الوحيد لتسوية مشاكلنا وخلافاتنا بشأن الأنواع المختلفة لسياسات الهجرة هو الحوار الصريح والصادق والمفتوح الذي يمكننا من تحسين حالة وجودة الحياة لجميع المهاجرين، لا سيما المهاجرين من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال.

ولئن كان يوجد في البلدان المتقدمة النمو تركيز متزايد على المسائل الأمنية فيما يتعلق بالهجرة، تحت شعار إدارة الهجرة الذي يبدو محايدا في ظاهره ويركز على آثار الهجرة، فان الموضوع يجرد من الطابع السياسي بتجاهل حالات التفاوت واستبعاد الالتزامات الدولية. وبالمقابل، في بلدان الجنوب، يستند نهج سياساتنا للهجرة إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية والسياسية والدور المحوري لهذه الحقوق، على أساس مجالات إدارة شؤون المهاجرين، مع التركيز على أسباب الهجرات المتصلة اتصالا وثيقا بالتنمية غير المتكافئة بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال.

وأشدد على أن الحوار بالنسبة لإكوادور بمثابة الطريق إلى تحقيق السلام الذي يمكنه أن يحل جميع الخلافات حينما تتوفر الإرادة السياسية. ونجتمع جميعا هنا في الجمعية العامة لنفكر في خطة الهجرة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرى أن المعادلة تفتقد عنصرا ثالثا – هو الحقوق. ولا يمكن تحقيق أي تنمية بدون كفالة الحقوق. ولذلك السبب، بالنسبة لإكوادور، ينبغي أن يقوم اتخاذ خطوة أساسية في خطتنا وحوارنا في المستقبل على أساس التزام تقطعه البلدان المستضيفة الرئيسية لمهاجرينا بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ومضت ٣٥ سنة تقريبا منذ فتح باب التوقيع على الاتفاقية، التي وقعت و/أو صادقت عليها بشكل رئيسي حتى الآن بلدان جنوب الكوكب.

وفي مؤتمرات قمة مختلفة، شددنا على حقيقة أن من الضروري كفالة التمتع الفعال بالحقوق لجميع المهاجرين وحماية هذه الحقوق. ولكن إكوادور ترى أيضا أن من الضرورة المطلقة بمكان تبادل الأفكار والآراء – إذ أن تلك هي الكيفية التي نتمكن بها من فهم الحيز الفني والسياسي –

بشأن تلك المعادلة الكلاسيكية بالفعل للهجرة والتنمية ونسأل أنفسنا عمن يستفيد من الهجرة والسبب وراء ممارستها.

ويتجاهل الخطاب السائد الأسباب الهيكلية للهجرة. وفي بعض الأحيان نحن لا نريد أن نتذكر أن معظم المهاجرين – طالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص المشردين – يأتون من بلدان عصفت بها أعمال العنف والكوارث الطبيعية أو النزاعات، التي يمكن أن يعزى سببها الأصلي لتزايد تخلف النمو والآثار السلبية للرأسمالية. ولا يركز الرأي الشائع بشأن الهجرة والتنمية سوى على جانب واحد للمشكلة. ويقال إن المهاجرين يسهمون بتحويلاتهم المالية في رفع مستوى المعيشة في العديد من أجزاء العالم، في حين يشكلون ضغطا على أسواق العمل في بلدان المقصد ويشغلون وظائف السكان المحليين ويصبحون أعباء على الدولة بمطالبتهم بالخدمات الاجتماعية والخدمات العامة الأخرى. وفي هذا الأثناء، يتم تجاهل دور المهاجرين في ديناميكية إنشاء رأس المال. وما نراه، وتؤيده الدراسات الأكاديمية، أن الإسهام الرئيسي للمهاجرين تبين انه يقدم في بلدان المقصد، وليس في بلدان المنشأ.

وفي الختام، فان إكوادور تؤكد بالتالي مجددا على انه لا بد من التعامل مع مسألة الهجرة بطريقة شاملة وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة بطريقة شاملة وعملية. ويتعين وضع النهج نحو سياسات الهجرة بمشاركة المجتمع المدني والمهاجرين، بما يفضي إلى سياسات عامة تسمح بحياة كريمة وإيجاد وظائف لائقة للمهاجرين وتعزيز المواطنة عبر الوطنية. وننتقد تشديد السياسات المتعلقة بالهجرة ليس لأنها تنتهك الحقوق الأساسية للمهاجرين فحسب، بل أيضا لأنها تشجع على الأنواع المختلفة للهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص وغيره من الممارسات غير القانونية. ونحث بلدان المقصد الرئيسية على وضع برامج دائمة لتنظيم عملية الهجرة.

ولا يمكن حل المشكلة بإقامة الأسوار والجدران والحواجز التي تعرض للخطر حياة الملايين من البشر – النساء والرجال والأطفال والشباب – من أشد أركان العالم فقرا.

والمشكلة هيكلية بطابعها وتتطلب إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يتوخى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي ويقلل الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية بين البلدان. وإذا عملنا جميعا يدا بيد وتوفرت لدينا الإرادة السياسية للقيام بذلك، يمكننا بناء عالم جديد.

السيدة تيشي – فيسلبرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): تود النمسا أن تستهل بيانها بالإعراب عن تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وأود أيضا أن أشدد على أن هذا الحوار الرفيع المستوى ينعقد في مرحلة زمنية هامة. فمع وصول عدد المهاجرين الدوليين إلى ٢٣٠ مليون شخص، تمثل الهجرة أحد الاتجاهات العالمية الكبرى في عصرنا. وفي نفس الوقت، أثارت المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اهتماما جديدا يأتي في وقته تماما بالصلة المتبادلة بين الهجرة والتنمية، ولا سيما بالكيفية التي يمكن بها تسخير الهجرة لتحقيق التنمية على نحو أفضل. وهذه الصلة معقدة ومتعددة الأوجه والأمر يتطلب إجراء تحليل أشمل للحصول على صورة أوضح للطريقة التي يمكن بها للهجرة والتنمية أن تؤثرا إحداهما على الأخرى. ونأمل أن يوفر هذا الحوار حافزا لإجراء مناقشات موسعة وعقد اجتماعات متابعة فعالة، وأخيرا، تحقيق نتائج ملموسة.

وتود النمسا بشكل خاص أن تشكر المنظمة الدولية للهجرة على إسهامها في الحوار الرفيع المستوى. فمنذ عقد الاجتماع الأول للحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦، توسعت عضوية المنظمة باستمرار، وهو ما يمثل في حد ذاته دليلا على نجاحها. والمنظمة، بما لديها من خبرة ودراية ومعرفة

واسعة بوصفها المنظمة العالمية الرائدة في مجال الهجرة، في وضع فريد لإثراء هذه المناقشة في السنوات القادمة. ولذلك، نود أن نشجع جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك المنظمات الأخرى وأصحاب المصلحة في مجال الهجرة، على التعاون. فتعزيز التعاون، ولا سيما عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، أمر في غاية الأهمية لوضع نهج عالمي أكثر تماسكا للهجرة والتنمية.

ويرى بلدي أن من المثير للاهتمام أن تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه المهاجرين والتنمية، الصادر مؤخرا لا يركز على المؤشرات الاقتصادية للتنمية ولكن يؤكد بشدة على المهاجرين الأفراد باعتبارهم المحور الرئيسي للنقاش والتحليل، وكذلك على مسألة مدى تأثير مختلف العوامل على رفاه المهاجرين، وهذا هو بالضبط ما ينبغي أن تركز هذه المناقشة عليه. وتود النمسا أيضا أن تنوه بالدور الهام الذي يقوم به المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية منذ إنشائه باعتباره منبرا للحوار وتشاطر الممارسات الجيدة بين أصحاب المصلحة.

أود الآن أن أتكلم بإيجاز عن أولوياتنا، والتي تتمثل إحداها في مكافحة سوء المعاملة غير أنني، وباسم بلدي، أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التعازي فيما يتعلق بالمأساة التي حدثت مؤخرا في البحر الأبيض المتوسط – ليس بخصوص تلك المأساة وحدها، لأن هناك سلسلة طويلة من هذه المآسي والتي حدث معظمها، للأسف، نتيجة لسوء المعاملة بصورة أو بأخرى.

ويمثل الاتجار بالأشخاص ظاهرة أخرى من ظواهر سوء المعاملة التي تزداد تعقيدا وتحدث بوتيرة أكبر. ونرحب بتكريس مائدة مستديرة خاصة لهذا الموضوع. والنمسا متضررة من الاتجار بالبشر بوصفها من بلدان العبور والمقصد على السواء ومن الواضح لنا أن أي بلد لا يمكنه بمفرده التصدي لهذه الظاهرة المعقدة. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ومن بين أمور أخرى، صدقت النمسا على جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي هذا السياق، فإن منظور حقوق الإنسان هام جدا. ولذلك، نسترشد في سياستنا بنهج متعدد التخصصات يشمل تدابير للمنع وحماية الضحايا والملاحقة القضائية. ونعتقد أيضا أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية أمر هام. والنمسا ما فتئت تدعم مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال وشاركت في تقديم جميع القرارات ذات الصلة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. غير أننا إذا لم نعالج أسبابه الكامنة، مثل الفقر والافتقار إلى سيادة القانون والفساد وما إلى ذلك، ستظل جميع الجهود مجرد عملية مكافحة للأعراض. ولذلك، فإن منع الاتجار بالبشر من خلال مكافحة الفقر وزيادة الأمن البشري يمثل أحد مجالات التركيز بالنسبة لنا في المشاريع مع البلدان الشريكة لهيئة التعاون الإنمائي النمساوي التي تنفذ مشاريع مختلفة في هذا المجال ومنها، على سبيل المثال، برنامج للعودة والاندماج في مولدوفا ومشروع لتمكين المهاجرات من اختيار طرق آمنة لهجرة اليد العاملة في نيبال ومشاريع أخرى مماثلة.

أود أيضا أن أتكلم بإيجاز عن التصور العام للهجرة. فقد استضافت النمسا، في فيينا في شباط/فبراير، المنتدى العالمي الخامس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. وركز المنتدى على الكيفية التي يمكن بها للقيادة المسؤولة أن تُحدث تغييرا في إعداد سرد جديد للهجرة والاندماج والتنقل في الاقتصاد العالمي. وتلقي الاستنتاجات التي تم التوصل إليها الضوء على أهمية تعزيز التعليم والتدريب وجمع البيانات. ومعالجة الأساطير والمفاهيم الخاطئة المتعلقة بالهجرة هي مهمة هامة. وتمثلت نتيجة أخرى في أن تحقيق الاندماج الاجتماعي والتكامل ليس أمر سهلا دائما؛ بل على العكس، فتحقيقه صعب جدا. ولهذا

السبب، فإن مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات أمر بالغ الأهمية.

وفي السنوات الأخيرة، لاحظنا تغييرا كبيرا في الطريقة التي نفكر بها حول العلاقة بين التنمية والهجرة. فقد حدث تحول من اتباع نهج يركز على المشاكل إلى زيادة الاعتراف بمساهمة الهجرة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وندرك أن التحويلات تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان وأنها تجاوزت، وفقا للبنك الدولي، ٥٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وإدراكا لمدى أهمية التحويلات، فإن وزارة المالية النمساوية تدعم برنامج البنك الدولي للتحويلات من خلال تمويل الدراسات ونشر المعلومات.

تلك هي بعض المشاريع المحددة التي نرى أنها ضرورية لتسخير الهجرة من أجل التنمية. ونأمل أن يؤدي هذا المنتدى، مثل سابقيه، إلى تنفيذ المزيد من المشاريع المحددة والتي ستساعد جميعا على تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية.

السيدة ساذرن (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تود أستراليا أيضا أن تعرب عن تعازيها لأسر ومواطني الأشخاص الذين فُقدوا في عرض البحر اليوم وهم في طريقهم إلى لامبيدوسا. وهذا سيناريو نعرفه حق المعرفة، حيث فقد المئات حياتهم في السنوات الأخيرة في مغامرات بحرية خطرة في طريقهم إلى أستراليا.

وأستراليا ترحب بفرصة المشاركة هنا اليوم في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. فنحن أمة من المهاجرين. ومنذ عام ١٩٤٥، هاجر أكثر من ٧,٢ مليون شخص إلى أستراليا، وقد وُلد ما يقرب من نصف جميع الأستراليين في الخارج أو وُلد أحد أبويهم أو كلاهما في الخارج. وحقيقة أن نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من النمو السكاني الحالي منبعها صافي الهجرة الخارجية تدل على الدور الكبير للهجرة في تشكيل أستراليا. وبينما لا يوجد لدينا سوى قصة واحدة، ندرك أن ملامح الحركة العالمية تزداد تعقيدا من حيث الاتجاه والدافع والمدة، وهو ما يتطلب استجابات مدروسة على مستوى السياسات.

وتقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٣: رفاه المهاجرين والتنمية الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة يشير إلى أربعة مسارات للهجرة – بين الشمال والجنوب في كلا الاتجاهين ومن الشمال إلى الشمال والاتجاه المتنامي للحركة بين الجنوب والجنوب.

إن التحديات والفرص تشمل التحركات المعقدة للأشخاص، مع أسباب تتراوح بين الاحتياجات الاقتصادية والأزمات والكوارث البيئية، والاستغلال، والإجرام، والاضطهاد والبحث عن حياة أفضل.

من جانبنا، تعتبر أستراليا الهجرة أداة حاسمة لبناء الدولة. ونؤمن بسياسات الهجرة القوية التي تقوم على قاعدة أدلة ثابتة. ووضعت برامج هجرتنا، الدائمة والمؤقتة منها، لرسم مسارات مستهدفة ومنظمة وآمنة، للمهاجرين وأسرهم، تيسر تحقيق فوز ثلاثي: بالنسبة للمهاجرين، وبالنسبة لأستراليا وبلدان المنشأ. ويمكن لفرص العمل في أستراليا دعم تطوير مهارات جديدة وتوفير فرص الحصول على دخل أعلى. وبغية بلوغ تلك الفوائد حدها الأمثل، شاركت أستراليا بنشاط في مناقشات مجموعة العشرين، بغية تخفيض تكاليف التحويلات المالية. ونحن ندرك أنه يتعين القيام بالمزيد، ونحن ملتزمون بتلك القضية.

إننا نعلم بأن إدماج المهاجرين يشكل السبيل لتحقيق نتائج هجرة ناجحة. لتحقيق ذلك، استفادت أستراليا من إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني الفعالة للغاية. وتضمن برامجنا أفضل إعداد للمهاجرين لبيئاتهم الجديدة، وبأن يتم جمع جيد بين مهارات المهاجرين والوظائف، وبأن تكون المجتمعات المحلية مستعدة لتقديم الدعم والخدمات.

ثمة شراكات رئيسية وجهود تعاون أخرى، تمكننا من إدارة الهجرة بشكل جيد. ويجب أن أسلط الضوء على أهمية شراكتنا مع المنظمة الدولية للهجرة. وباعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة ذات الولاية المركزة على الهجرة، فإن لهذه المنظمة صوتا فريدا ودورا دوليا حيويا. كما أن شراكتنا كانت قوية طيلة عدة عقود. ونرحب باتساع خبرتها فيما يخص العمليات وعمق الالتزام بمعاملة المهاجرين باحترام وكرامة.

تمثلت النتيجة الرئيسية لأول حوار رفيع المستوى في إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي منح الدول آلية لتعزيز الحوار الدولي. وتلتزم أستراليا بشكل كامل تجاه المنتدى العالمي، وتتطلع للمضي قدما بمعالجة الشواغل الرئيسية التي برزت خلال هذا الحوار الثاني الرفيع المستوى.

ومما يشجعنا المبادرة التي تقودها الدولة والمتعلقة بالمهاجرين الذين يعانون من الأزمات، التي تستند إلى تجربة الأزمة الليبية في عام ٢٠١١، والاستجابات العملية جدا التي اتخذت في ذلك الوقت. ونسمع نداء السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية، ونقف على أهبة الاستعداد للانخراط مع تقدم المبادرة.

إننا نعتقد بأن النهج القائمة على التعاون الإقليمي، تقدم حلولا دائمة للتحديات المعقدة لتدفقات الهجرة المختلطة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويشمل ذلك استراتيجيات لدعم بلدان اللجوء الأول والتدابير التي تؤدي إلى استقرار التحرك الثانوي.

إن أستراليا تركز كثيرا على عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، التي نشارك إندونيسيا رئاستها، والتي تجمع بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. إن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شريكتان مهمتان في عمل مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي، الذي أنشئ في بانكوك.

وبغية تعزيز حماية المهاجرين المستضعفين والتصدي للعناصر الإجرامية البائسة الموجودة، فإننا نحث على بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بدعم وتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وبروتوكول تهريب المهاجرين، المكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إننا بحاجة لجعل الهجرة مفيدة بالنسبة لجميع البلدان، ولكننا بحاجة أيضا إلى جعل الهجرة مفيدة لجميع المهاجرين، والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم ومجتمعاتهم المحلية عند عودتهم إلى أوطانهم. كما نعتقد أن الهجرة الآمنة والمنظمة والممكنة، تشكل أفضل وسيلة للدول لتحقيق ذلك. وسوف يساعد إرساء شراكات قوية على جميع المستويات، على تحقيق ذلك الهدف.

السيدة أنوس (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أخذ الكلمة في هذا الحدث المناسب من حيث التوقيت، الذي يسلط الضوء على أهمية الهجرة والتنمية المستدامة وترابطهما.

إن إستونيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

تقر إستونيا بالإسهام الهام للهجرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتمثل قدرة البشر على التنقل، عاملا أساسيا فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة وينبغي النظر فيها على نحو كاف عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. رغم أن حوافز الناس لترك منازلهم يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأسباب مع جوانب إيجابية وسلبية على حد سواء، يمكننا أن نتفق جميعا بأن الهجرة كانت جزءا لا يتجزأ من المجتمعات البشرية على مر التاريخ. في عصر العولمة، لا يمكننا إلا أن نتوقع تكثيف التنقل البشري.

مع الأخذ في الاعتباراللالتزام بنهج أكثر اتساقا وشمولا وأفضل تنسيقا للهجرة والتنمية، ينبغي أن نحدد هدفين عامين لمناقشتنا: أولا، مواءمة أنفسنا مع عمليات الهجرة وتحديد وتشجيع الآثار الإيجابية للهجرة، مثل إسهامها في التنمية الاقتصادية والابتكار والتجارة والاستثمار، وثانيا، التغلب على الجوانب السلبية للهجرة غير الطوعية، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية في بلدان المنشأ.

وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات لكل شخص يوجد داخل حدودها، وخاصة الأشخاص الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. وينبغي أن تركز كل دولة على الحكم الرشيد. كما يشكل دعم سيادة القانون، وتعزيز الآليات القضائية المستقلة، وإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة واستجابة الحكومة، بعض التدابير لمواصلة مسار ضمان التنمية المستدامة المناسبة للجميع.

يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات وصمود البلدان التي تواجه تحديات التنمية أو تتأثر بظروف مناخية غير ملائمة. إن الملكية الوطنية، والإصرار على حل المشاكل، وممارسات الحكم الرشيد وسيادة القانون، لازمة للاستفادة القصوى من المساعدات الدولية.

اسمحوا لي أيضا أن أؤكد أنه، نظرا إلى الديناميات السكانية العالمية وطبيعة الاقتصادات المعولمة، فإن تنقل العمالة أمر لا مفر منه ومرحب به على حد سواء. ويجب علينا احترام وتعزيز معايير العمل الدولية حسب الاقتضاء واحترام حقوق العمال المهاجرين. كما يجب علينا بذل جهود أقوى بغية التصدي للتمييز ضد المهاجرين وتحسين التصورات العامة للمهاجرين والهجرة.

يجب معالجة التحديات المرتبطة بإدماج وإعادة إدماج المهاجرين، بما في ذلك ضرورة معالجة تكيف أسواق العمل الوطنية ونظم الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، مع مجتمعات آخذة في التنوع والترابط. وينبغي الاعتراف بأن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين للحماية يمكن أن يمثلوا تحديات كبيرة بالنسبة لبعض البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. كما ينبغي الاعتراف بأنه، يمكن للمهاجرين من خلال التمكين، تقديم إسهامات هامة في المجتمعات المحلية والاقتصادات المحلية والوطنية.

وتتضمن قدرة القوى العاملة على المزيد من التنقل، زيادة أهمية التحويلات المالية باعتبارها تشكل إسهاما هاما في التمويل الخاص لتنمية البلدان الأصلية للمهاجرين. ولذلك، ينبغي تعزيز الظروف الملائمة لإجراء عمليات تحويل أموال أرخص وأسرع وأكثر أمانا، في كل من بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة. ويشكل التعاون مع شركات القطاع الخاص المبتكرة، مثل ترانسفيروايز، التي أنشأها مستثمرون إستونيون في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أحد السبل للتعامل مع تلك التحديات.

وأود، بعد إذن الجمعية، توجيه الانتباه الآن إلى المهاجرين الأكثر ضعفا، أي اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. وفقا لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اضطر المزيد من الأشخاص في العالم إلى ترك منازلهم هذا العام أكثر من أي عام آخر، وذلك منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. ويشمل ذلك أكثر من ١,٥ مليون شخص غادروا سوريا هربا من الأزمة الإنسانية هناك. ويؤثر التدفق المتزايد للاجئين من سوريا بشكل كبيرعلى المنطقة بأسرها وخارجها، مع تأثير كبير على المجتمعات المحلية المضيفة، والاقتصادات والبنية التحتية والبيئة والأمن.

من المهم أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لدعم ومساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل وأضحوا في حالة ضعف. ينبغي أن تعالج احتياجات اللاجئين وغيرهم من المشردين للحماية، في أقرب مكان ممكن من بلدانهم الأصلية.

ونحن بحاجة إلى اتخاذ مبادرات تنمية، تستهدف مجتمعات اللاجئين، فضلا عن البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. وبوسعي التأكيد بأن إستونيا ملتزمة بتوفير الدعم المالي والخبراء لتلبية الاحتياجات الملحة للفئات الأكثر ضعفا.

وأخيرا، أود أن اذكر أنفسنا بأن التحدي الرئيسي للمفاوضات لما بعد عام ٢٠١٥ سيتمثل في صياغة اتفاق عالمي بشأن مجموعة ملموسة وقابلة للقياس لأهداف إنمائية تبقي في صميمها الأبعاد الثلاثة للاستدامة والتوصل إلى هذا الاتفاق، ومواصلة التركيز الشديد على تخفيض حدة الفقر. وينبغي للغايات أن تشمل الجميع وان تكون قابلة للتطبيق والتحقيق في جميع البلدان.

ويجيب أن تؤخذ بعين الاعتبار جوانب الهجرة الايجابية والسلبية على السواء أثناء مناقشة أهداف التنمية المستدامة. وبغية تمكيننا من الاستفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة والإقلال إلى أدنى حد للجوانب السلبية، لا بد من ضمان الإدارة الجيدة للهجرة باستناد السياسات وصنع القرار إلى الأدلة.

السيد فاكيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد ظلت تركيا، بصفتها رئيس عملية بودابست منذ عام ٢٠٠٦، منخرطة بشكل وثيق في المناقشة العالمية والتعاون الدولي في مجال إدارة الهجرة، من اتخاذ نهج أمني ومتجه نحو التحكم إلى مفهوم أكثر شمولا وكلي لإدارة الهجرة. وتركيا على استعداد لزيادة انخراطها في مجال إدارة الهجرة، تمشيا مع الدور الديناميكي المتوقع منها أن تضطلع به في الجهود التي تبذل في المستقبل لإدارة الهجرة في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

وقررت تركيا أن تتولى المهمة الصعبة المتمثل في رئاسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠١٥، ليس لأهميته المتزايدة فيما يتعلق بالهجرة فحسب بل أيضا بسبب التزامنا المتزايد نحو مسائل التنمية. ولدى تركيا خبرة واسعة لتتبادلها في مجال الهجرة والتنمية. ونحن بصدد تحديد الخطة لرئاستنا للمنتدى. وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وسنتولى أولويات الرؤساء السابقين، الذين نقدر أعمالهم تقديرا صادقا. وعلاوة على أعمالهم، سنضيف الإسهام الخاص بنا.

وفي ذلك السياق، يمكنني أن أعلن أن نقاط التركيز الإضافية ستتمثل في تسهيل تنقل المهاجرين؛ وتقليص العوائق، مثل إصدار التأشيرات والحواجز المماثلة؛ وضمان حقوق الإنسان للمهاجرين والتعاون في مكافحة الهجرة غير القانونية؛ وإلغاء مفاهيم العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب؛ وإنشاء آليات دولية لكفالة تحويلات استحقاقات الضمان الاجتماعي، بالاستفادة من التجربة التركية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التي تعتبر إحدى أفضل وسائل التنمية – فضلا عن قصة نجاح تركيا في التحول من بلد منشأ للهجرة إلى بلد مقصد.

إن الاعتراف هو الاحتياج الأساسي لجميع المهاجرين. ومن شأن اعتراف بهم من جانب البلدان التي يهاجرون إليها، أولا وقبل كل شيء، أن يكفل حصولهم على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. كما أن من شأنه زيادة إدماجهم وإسهامهم في المجتمعات المستضيفة ومجتمعاتهم بالذات على السواء.

ونظرا لكون اتخاذ نهج كلي أمر بالغ الأهمية في إدارة الهجرة، ستصبح المحافظة على التوازن بين توفير الأمن وحقوق الإنسان جانبا بالغ الأهمية في المستقبل لسياسة تركيا المتعلقة بالهجرة، التي ستؤكد أيضا على احتياجات المهاجرين وحقوقهم.

ونرى أن جميع جوانب الهجرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية مترابطة ويجب ألا تعالج بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، بدلا من النظر في مسألة الهجرة غير القانونية

من منظور أمني محدود، نعتقد أن على سياسات التنمية أن تركز على الأسباب الجذرية التي تدفع الأشخاص نحو الهجرة غير القانونية، بغية المساعدة على إيجاد حلول دائمة للدول المرسلة والدول المتلقية على السواء. ويمكن تجنب الهجرة غير القانونية بصورة أفضل بإنشاء آليات للهجرة القانونية بالإضافة إلى الآليات التقليدية لمكافحة الاتجار بالمهاجرين.

وجمع المؤتمر الوزاري الخامس لعملية بودابست، المعقود في ١٩ نيسان/أبريل، ٢٨ وزيرا ونوابا للوزراء، و ٢٣٠ مندوبا من ٢٥ بلدا مشاركا ومراقبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. واعتمد الاجتماع إعلان اسطنبول الوزاري بشأن شراكة طرق الحرير من أجل الهجرة، التي تعالج الهجرة والتنمية باعتبارهما أحد مجالات الأولية المحددة، مع هدفها لتعزيز الآثار الإيجابية التي تحدثها الهجرة على التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. ويشكل الإعلان مؤشرا قويا للصلة بين الأعمال التي تضطلع بها عملية بودابست في المستقبل وأهداف وغاية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وأشير بالفعل إلى إعلان اسطنبول باعتباره أحد أكثر الوثائق المتوازنة وذات الآثار البعيدة المدى في مجال الهجرة، التي اعتمدتها مجموعة واسعة من البلدان.

ويتوخى في الإعلان الاضطلاع بنطاق واسع من الأنشطة، مثل إدماج الهجرة في التخطيط للتنمية ومراعاة مسائل التنمية حين وضع سياسات الهجرة؛ وتشجيع السياسات المستدامة والشاملة والمتوازنة والفعالة بشأن الهجرة والتنمية؛ وكفالة اتخاذ نهج متعدد الأطراف الفاعلة يشمل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك من القطاعين العام والخاص، بغية الانخراط في حوار وتعاون ملموس؛ وتسهيل الهجرة الدائرية والمشاركة الفعالة في التنمية؛ والانخراط مع مجتمعات الشتات للاستفادة من إسهاماتها بصورة أفضل؛ وتحسين استخدام التحويلات النقدية والاجتماعية لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في بلدان المنشأ؛ وتشجيع إعادة الإدماج المستدامة؛ ومكافحة الآثار السلبية المحتلمة للهجرة على بلدان المنشأ؛ ومعالجة الفجوة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة؛ واستكشاف أسباب الهجرة المتصلة بالتنمية ومعالجتها؛ وتطوير مشاريع الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ينشئها المهاجرون وتعزيزها.

ويغطي التعاون التنفيذي المتوخى في الإعلان ستة مجالات أولوية – الهجرة والتنقل، والإدماج، والهجرة والتنمية، والهجرة غير القانونية، والاتجار بالأشخاص، والحماية الدولية – وهي جميعا مجالات هامة للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية.

السيد ستور (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أولا، تود المملكة المتحدة أن تكرر المشاعر التي أعرب عنها المراقب عن المفوضية الأوروبية والمتكلمون الآخرون فيما يتعلق بالحوادث المأساوية التي وقعت صباح هذا اليوم في لامبيدوسا.

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على التزامنا بالعمل بصورة بناءة مع شركائنا العالميين. ولا يمكن معالجة الهجرة والتنمية على نحو سليم إلا من خلال التعاون الدولي. وترى المملكة المتحدة أن ذلك يتطلب اتخاذ نهج عالمي حقا. وأقل من نصف الهجرة في الوقت الحالي يتدفق من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ولذلك يلزم لمناقشاتنا وضع جدول أعمال يعكس تلك الحقيقة بصورة أكمل.

وأي تجديد لجدول أعمالنا سيكون حسن التوقيت أيضا نظرا لكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توضع في هذه اللحظة. ونوه الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بذلك الإطار للعمل إلى الأهمية المستمرة للتعاون الدولي والهجرة الدولية. وما هو أقل وضوحا أننا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الهجرة في خطة التنمية في المستقبل.

ونرى أن الحالة لم تستكمل بعد لتشمل هدف ما بعد عام ٢٠١٥ المتعلق بالهجرة، نظرا لخطر إضعاف التركيز على الفقر المدقع.

ولهذا السبب، نعتقد أن هذا الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن يكون مترويا وواقعيا في توصياته في هذا المجال.

وتعتقد المملكة المتحدة أيضا أن أي زيادة في التركيز على الهجرة والتنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار مبادئ فعالية المعونة. وفي نهاية المطاف، نعتقد أنه ينبغي ألا يكون هدفنا تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية في حد ذاتها، ولكن تحسين فعالية الإجراءات لتنفيذ الأولويات الإنمائية للبلدان الشريكة. وإذا كنا نرغب في تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، فإن وجود نظم وطنية عادلة وفعالة وشفافة عنصر أساسي أيضا. وفي المملكة المتحدة، يدير نظامنا هجرة اليد العاملة من خارج الاتحاد الأوروبي بطريقة تلبي احتياجات سوق العمل ولكنها تخدم أيضا، وهو أمر هام، مصلحة المهاجرين أنفسهم. وهو ما نصفه بوضع مربح لجميع الأطراف. فنحن قادرون على تلبية النقص في المهارات في حين يمكن للمهاجرين أن يقفوا بأنفسهم على فرص العمل المتاحة في المملكة المتحدة وأن يواجهوا نفس معايير التأهل بغض النظر عن جنسيتهم.

والإدارة الجيدة للهجرة، بما في ذلك، وهو أمر هام، عمليات العودة وإعادة الإدماج، تشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من ضمان فوائد الهجرة للجميع. وعلى هذا الأساس، تؤيد المملكة المتحدة اهتمام هذا الحوار الرفيع المستوى بالهجرة المنظمة والنظامية والآمنة وتركيزه على الاتجار بالبشر. وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالبشر، نحن ملتزمون بالقيام بدور كامل في مكافحته. ونحن نعتبرها مسألة تستحق أولوية سياسية وعملية أكبر. وهي، في جوهرها، رق معاصر. وهذا هو السبب في أننا نعمل بشكل وثيق مع الشركاء العالميين للتحقيق في القضايا وإجراء المحاكمات في الداخل والخارج على السواء. ولهذا السبب أيضا، تمعن حكومة المملكة المتحدة النظر وتطيله في تشريعاتها لمعرفة ما إذا كانت هناك تغييرات ينبغي إدخالها، غير أنه يلزم أن أقول إن التشريعات المعمول بها حاليا تتوافق تماما مع البروتوكولات الملحقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن المهم أيضا أن ندعم ضحايا الاتجار، وهم بين المهاجرين الأكثر ضعفا. والتزامنا في هذا الصدد واضح. وعلى سبيل المثال، ندعم في المملكة المتحدة مشاريع لمكافحة الاتجار بالبشر للفتيات والنساء في جنوب آسيا، تركز على المهاجرات إلى الشرق الاوسط للعمل في قطاعي خدم المنازل وصناعة الملابس. ولذلك، نأمل أن يشجع هذا الحوار الرفيع المستوى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بذل مزيد من الجهد لمكافحة الاتجار والاستدلال على ضحاياه، وحيثما أمكن، مساعدتهم على العودة إلى حياة آمنة ومطمئنة في بلدانهم الأصلية.

وختاما، أود مرة أخرى أن أرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى باعتباره فرصة لتطوير التعاون الدولي بما يجسد طابع الهجرة العالمية. وفي سياق التركيز على الروابط بين الهجرة والتنمية، ينبغي أن نعي الحاجة إلى الشفافية والنزاهة في النُهج الوطنية والدولية. وبينما نغتنم الفرصة لتعزيز فوائد الهجرة من خلال إدارتها بشكل سليم، ينبغي لنا أيضا الاستفادة من هذه الفرصة لمعالجة جوانبها السلبية، مثل الاتجار بالبشر، وضمان أن تخلق سياسات الهجرة وضعا مربحا لنا جميعا.

السيد شاتانييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سبب وجودنا هنا اليوم هو أننا ندرك جميعا أهمية الهجرة للتنمية. ومنذ حوارنا السابق، في عام ٢٠٠٦، واصل التنقل نموه على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذلك يشكل تحديا وفرصة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وفي ما يتعلق بالفرص، ساهمت الهجرة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقا

للبنك الدولي، فإن تحويلات المهاجرين لهذا العام وحده تبلغ ما مجموعه ٤١٤ بليون دولار، أي ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وتحويلات المهاجرين يمكن أن توجه إلى الاستثمار الإنتاجي وخلق فرص العمل. كما أنها تؤدي وظيفة أساسية تتمثل في توفير الحماية الاجتماعية. فالمهاجرون لا يجلبون معهم المال والعمل فحسب، ولكن أيضا أفكارا ومعايير وممارسات جديدة تُحدث تحولا في بلدان المقصد وبلدانهم الأصلية على السواء. وثروتهم، في نهاية المطاف، هي ثروة بشرية. فهم بشر وهذا أمر قيمته أكبر بكثير من أي شيء آخر.

وفي ما يتعلق بالتحديات، فإن نمو الهجرة فيما بين بلدان الجنوب يشكل قضية إنمائية رئيسية للبلدان التي تحتاج إلى تحسين تعبئة مواردها المحلية من أجل تنميتها الخاصة. ومن أثر الهجرة – بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب والشمال والشمال – أنها تحولنا جميعا إلى بلدان هجرة ونزوح. وعلى سبيل المثال، يعيش ١,٦ مليون فرنسي حاليا خارج فرنسا وهم يمثلون بطريقة ما سفراء لقيمنا. وإدراكا منها للتحديات التي يشكلها هذا النوع الجديد من الهجرة، نقحت فرنسا بجدية سياساتها المتعلقة بالهجرة والتنمية. والمبدأ التوجيهي لها يتمثل في بناء شراكات من أجل التنمية مع جميع منظمات الشتات والسلطات في البلدان الشريكة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فنحن نبني بطريقة ما مجتمعا مدنيا عالميا.

وهناك أربعة مجالات متكاملة ضمن أنشطتنا لدعم إمكانية التضامن مع المهاجرين، لا سيما من خلال مساعدة جمعيات الشتات وتنفيذ مشاريعها؛ ودعم القدرات الاستثمارية للمهاجرين عن طريق التمويل المشترك للمشاريع الإنمائية؛ وتعزيز قدرة البلدان الشريكة على إدماج التنقل والهجرة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والمحلية. وأخيرا، الإسهام في الحوارات الدولية وخلق المعرفة، مع التركيز دائما على حقيقة أنه سيتوجب علينا في مرحلة ما النظر في كيفية إدارة أنظمة الهجرة بشكل أفضل.

وبطريقة محددة وعملية للغاية، ساعدت فرنسا، على سبيل المثال، من خلال وكالتها للتنمية، المملكة المغربية على تحديد سياستها العامة في ما يتعلق بدعم الاستثمار الإنتاجي لمجتمع الشتات. وتشكل تلك الاستثمارات قرابة ٢٠ في المائة فقط من مجموع التحويلات، ولكنها ذات تأثير محتمل قوي جدا على التنمية لأنها تستجيب للشاغل الأساسي للدولة، ألا وهو، زيادة وتحسين إمكانية الوصول من الناحية المالية وخلق فرص العمل. وأبرمنا أيضا اتفاقا مع السنغال لتنفيذ برنامج للمشاركة في تمويل مشاريع محلية تنفذها الحكومة بالتعاون مع المهاجرين من أجل حشد مجتمع الشتات والمساهمة في الإدماج الرقمي للمناطق النائية. ومنذ عام ٢٠٠٩، تم تمويل ٩٢ من مشاريع البنية التحتية بهذه الطريقة بتكلفة قدرها ١٠ ملايين يورو وأنشئ ٢٦٢ من مشاريع الأعمال باستثمارات تبلغ ٣ ملايين يورو. ومن خلال هذه التجربة الملموسة، تأمل فرنسا أن يحظى دور المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية بالاعتراف الكامل في إطار أهداف التنمية المستدامة وضمن برنامج وهيكل ما بعد عام ٢٠١٥ اللذين نأمل في بنائهما. كيف يمكن عمل ذلك؟ بالتأكيد ليس من خلال مناقشة أهداف محددة، ولكن من خلال الإدراج الشامل لمسألة الهجرة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ككل. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل وضع أهداف محددة مرتبطة بالهجرة تنطبق على جميع الأهداف المواضيعية الرئيسية للخطة المقبلة: الصحة والتعليم والشباب وفرص العمل.

وينبغي أن يشمل الاعتراف بالمهاجرين والهجرة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أيضا شراكة متجددة بشأن قضايا الهجرة. ونؤيد مواصلة التعاون الدولي في إطار مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين من أجل زيادة وتيسير التدفقات المالية من

المهاجرين إلى البلدان النامية ولخفض التكاليف المرتبطة بتلك المعاملات، وهو ما يرتبط بما ذكرته للتو الآن حول مدى أهمية إدراج تحسين حوكمة وإدارة هذه الهجرة على جدول أعمالنا الدولي.

وأخيرا، فإن فرنسا وغيرها من أعضاء الاتحاد الأوروبي مقتنعون بأن حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، يجب أن تظل أولوية شاملة في جميع السياسات. والاتجار بالبشر يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ويجب مكافحته بقوة، وفقا للمعايير الدولية الحالية.

إن حالة المهاجرين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في بعض حالات الأزمات هي أيضا مسألة تثير القلق. لذلك، فإننا نرحب بالإجراءات النموذجية من جانب المنظمة الدولية للهجرة لمساعدة هؤلاء المهاجرين في الأزمات الأخيرة في ليبيا والصومال ومالي وسوريا. ونحن نؤكد دعمنا القوي للمنظمة الدولية للهجرة.

السيد حبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي وفد بلدي لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم صباح اليوم قبالة الساحل الجنوبي لإيطاليا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

من الناحية التاريخية، فإن إيران، ذات الحضارة العريقة، تقع في قلب طريق الحرير المشهور الذي يربط بين الغرب والشرق عن طريق ربط الحرفيين والتجار والحجاج والرهبان والجنود والبدو وسكان الحضر من الشرق الأقصى بالغرب الأقصى خلال فترات مختلفة من الزمن. أتاح الموقع الجغرافي – السياسي لإيران فرصة فريدة للإسهام في الهجرة الدولية كجسر بين الشرق والغرب.

اليوم، ومع وجود ٢٣٢ مليون مهاجر دولي في العالم، زاد حجم الهجرة ونطاقها وتعقيداتها وأثرها منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. إنها سمة أساسية من سمات عالم يتحول إلى العولمة ينبغي فيه النظر في جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية والبيئية عند تقييم آثار الهجرة الدولية على التنمية المستدامة وتحديد الأولويات ذات الصلة بغية إعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت جمهورية إيران الإسلامية المجلس الاعلى لشؤون الإيرانيين المقيمين في الخارج في ديوان الرئاسة. حيث يقدم خدمات لجميع المهاجرين الإيرانيين، بمن فيهم أولئك المهاجرون ذوو التعليم العالي والمهارات العالية الذين يؤدون دورا هاما في المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء العالم.

ونحث دول المقصد على تفادي فرض أي قيود على الاتصالات بين المهاجرين ودولهم الأصلية. يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ما يتعلق بالمهاجرين ذوي التعليم والمهارات العاليين. يمكن أن يسهم استمرار الاتصال بينهم وبين دولهم الأصلية في نقل المعارف والمهارات وتسريع وتيرة التنمية في البلدان النامية.

وجمهورية إيران الإسلامية عضو نشط في المنظمة الدولية للهجرة منذ أكثر من عقد. وطرحنا منذ سنة ٢٠٠٧ مبادرات مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن نشر المعرفة بقانون الهجرة الدولي في طهران. وقمنا على نحو مشترك مع المنظمة الدولية للهجرة بإنشاء وإدارة برنامج هام بشأن الهجرة الدولية والتنمية، تموله حكومة اليابان، يسمى عودة المواطنين الأفغان المؤهلين والمهرة من جمهورية إيران الإسلامية إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية وإعادة إدماجهم.

تتفق جمهورية إيران الإسلامية في الرأي مع العديد من البلدان في أن المهاجرين الدوليين ذوي المهارات والتعليم العاليين يمكن لهم الاضطلاع بدور مهم في تنمية بلدانهم الأصلية؛ وبالتالي، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تقيد بلدان المقصد علاقاتهم واتصالاتهم ومعاملاتهم ودخولهم وانتقالهم إلى بلدانهم الأصلية. ولا ينبغي أن يواجهوا أي تمييز على الإطلاق في الحصول على التعليم الأكاديمي والموارد العلمية والمالية.

ستظل جمهورية إيران الإسلامية تتعاون مع جميع الدول ومع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة، خاصة من خلال مكتبي صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة في طهران، لمواجهة تحديات الهجرة، فضلا عن جعل الهجرة فرصة لتهيئة عالم أفضل للجميع في المستقبل.

السيدة تابلي كندا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب كندا عن تقديرها إلى مكتب الرئيس. وأود أن أشكر الأمين العام على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

لقد حدث الكثير في مجتمعنا العالمي منذ الحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦. يتسم العالم بصورة متزايدة بالعولمة، ليس عولمة الاقتصاد فحسب بل ومن حيث حركة الناس بوتيرة لم يسبق لها مثيل وحجمها وتعقدها مع الآثار في العديد من المجالات، بما في ذلك التنمية. نحن جميعا تقريبا بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد للمهاجرين الدوليين. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، لا نتشاطر بصورة متزايدة النجاحات التي حققناها فحسب، بل والتحديات التي نواجهها في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تسخير فوائد الهجرة بالنسبة للدول والمهاجرين على حد سواء. وتتشاطر كندا الرأي القائل بأن الهجرة عملية ينبغي إدارتها، وليست مشكلة يتعين حلها.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث قضايا رئيسية تهم كندا في موضوع الهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية. أولا، الدور الهام الذي يتعين علينا، كبلدان منفردة وكمجتمع دولي الاضطلاع به من أجل تعزيز الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة. ثانيا، أهمية توسيع قدراتنا على العمل على الصعيدين الفردي والجماعي على جميع المستويات لتحقيق أقصى استفادة من الآثار الإنمائية وغيرها من منافع الهجرة مع معالجة التحديات الرئيسية. ثالثا، أهمية تحسين الاستفادة من المنتديات والشراكات العالمية والإقليمية القائمة من أجل تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق تلك الغايات.

واستنادا إلى تجربتنا في الهجرة، تدعو كندا منذ وقت طويل إلى الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة باعتبارها أكثر السبل فعالية لتسخير منافع الهجرة مع التصدي للتحديات التي تفرضها. وينبغي إدارة الهجرة تحقيقا للفعالية في تلبية احتياجات وتوقعات المهاجرين والمجتمعات على حد سواء.

(تكلمت بالفرنسية)

يشكل هذا الحوار الرفيع المستوى فرصة لتقييم الجهود التي نبذلها في مجال الهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية؛ والمضي قدما بشأن القضايا العملية التي تدعم التنمية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها واحترامها؛ وتعزيز رفاههم وقدرتهم على المساهمة في بلدانهم المضيفة وبلدانهم الأصلية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتهتم كندا بأن تواصل، مع الشركاء، استكشاف النهج المبتكرة التي تكمل وتعزز الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان هجرة الأيدي العاملة بصورة آمنة ومنظمة وحماية حقوق الإنسان والعمل للمهاجرين، بما في ذلك من خلال ممارسات التوظيف الأخلاقية.

إن مسألة التحويلات المالية مسألة مهمة بالنسبة لكندا. وسنواصل العمل مع مجموعة العشرين للنظر في الآليات المبتكرة القائمة على النتائج من أجل مواصلة خفض تكاليف التحويلات المالية إلى البلدان النامية.

وستواصل كندا تشاطر أفضل الممارسات والجهود في مجال بناء القدرات على مختلف المستويات في إدارة الهجرة وإدماج المهاجرين وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وسوف ندعم أيضا تكثيف الجهود من أجل توفير المزيد من البيانات والأدلة بشأن الصلات بين الهجرة الدولية والتنمية.

وبغية إحراز النجاح في الحوار العالمي، من الأهمية بمكان أن نواصل إشراك أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، للتركيز على المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك التي تفضي إلى شراكات عملية، وتحسين تنفيذ وتنسيق الأطر والآليات القائمة لتحقيق نتائج حقيقية.

تعرب كندا عن سرورها بالنهج العملي الذي تتبعه منظمة الهجرة الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في التصدي للعديد من تلك المسائل. ونرحب في ذلك الصدد، بالدعم القوي الذي يقدمه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية، الذي يكتسي دوره أهمية بالغة في التقدم الذي أحرزناه منذ عام ٢٠٠٦. ونعرب عن تقديرنا لإسهام المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا الحوار العملي. ونحن بحاجة إلى ضمان إعطاء الفرصة لجميع تلك الأصوات والاستماع إليها.

ويسر كندا أن تواصل المشاركة بشكل نشط في العديد من العمليات التشاورية الإقليمية، فضلا عن المشاركة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي يمثل محفلا هاما لتبادل الممارسات، وتعزيز التعاون بشأن المسائل العملية، ولبناء الثقة والشراكات في نهاية المطاف.

(تكلمت بالفرنسية)

ويتمثل الهدف النهائي لكندا – في إطار هذا الحوار الرفيع المستوى – في تحقيق بادل للآراء يستند إلى إنجازاتنا المشتركة، وإلى أعمال العديد من الجهات الفاعلة الهامة في مجال الهجرة الدولية، وخصوصا تلك الجهود التي أعقبت الحوار الرفيع المستوى المعقود في وقت سابق. ونحن على ثقة بأن هذا الحوار سيوفر لنا محفلا لتوجيه سيرنا قدما بصورة بناءة بشأن المسائل الملموسة ذات الاهتمام المشترك.

السيد أمانبايف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بالتدابير التي اتخذتها ا جمهورية كازاخستان من أجل تنظيم عمليات الهجرة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بهجرة العمالة.

وقد أصبحت اليوم مسائل هجرة السكان، وعلى وجه الخصوص هجرة العمالة، أكثر إلحاحا بالنسبة لبلدان منطقة آسيا الوسطى، بما في ذلك جمهورية كازاخستان. وتستضيف روسيا وكازاخستان أكبر عدد من المهاجرين في بلدان رابطة الدول المستقلة. وتتسم الهجرة في دول آسيا الوسطى بما يربو على ٩٠ في المائة بطابع أقاليمي. وهي غالبا ما تحدث بين الجمهوريات السوفياتية السابقة. وتضع جمهورية كازاخستان الإجراءات المعاصرة واللازمة لتنظيم تلك العمليات داخل البلد، من أجل كفالة صون حقوق العمال الأجانب ومصالحهم، فضلا عن توفير فرص العمل اللائق لهم.

وفي عام ٢٠١١، اعتمدت جمهورية كازاخستان قانونا للهجرة تم بموجبه الاعتراف بالمهاجرين، بمن في ذلك الأشخاص الأجانب عديمي الجنسية الذين يدخلون إلى جمهورية كازاخستان من أجل الإقامة المؤقتة أو الدائمة. وحددنا في ذلك القانون هجرة العمالة ووضعنا قواعد لتنظيمها، بما في ذلك تحديد حصص لهجرة العمالة بالنسبة لمختلف فئات قوة العمل الأجنبية.

وحتى عام ٢٠١١ ظلت كازاخستان تمنح تراخيص الهجرة لأصحاب العمل فقط، بيد أننا نعمل الآن على تشجيع تدشين الأعمال التجارية الصغيرة، ونمنح تصاريح عمل خاصة. ينتهي الأمر بمعظم المهاجرين القادمين من البلدان المجاورة بالعمل في القطاع الخاص. وعليه، فإننا نخطط للسماح للأشخاص بتوظيف العمال الأجانب. وقد حددنا في ذلك الصدد، فئة جديدة من المهاجرين – المهاجرون من أجل الأعمال التجارية – وتتمثل في أولئك المهاجرين الذين يأتون خصيصا ليكونوا أصحاب أعمال حرة. وقد مكنا هؤلاء من الحصول على تراخيص العمل، وتم إدراجهم في إطار القانون الجديد، نظرا لأن حالاتهم لم تعالج بموجب القانون السابق. وينص القانون الجديد على إجراءات مبسطة لجذب العمال الأجانب.

ونشدد على أن لكازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى وروسيا وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة نظاما موحدا للهجرة. ونلاحظ أن السياسة المتعلقة بهجرة العمالة لا يمكن أن تنجح إلا عن طريق بذل جهود منسقة من قبل جميع بلدان المنطقة فيما يتعلق بتنفيذ سياسة مشتركة للهجرة. وقد أنشأنا ذلك الشكل من التعاون بالفعل.

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت الدول الأعضاء في الرابطة مجلسا للمؤسسات المعنية بتنظيم الهجرة. وهو يعمل بصورة ناجحة اليوم. وقد واصلنا على مدى سبع سنوات إلى الآن الاجتماع مرتين في السنة لمناقشة المسائل الراهنة المتعلقة بهجرة العمالة. ويتم في تلك الاجتماعات تبادل المعلومات ومناقشة الاتجاهات العامة، علاوة على مناقشة المشاكل المتعلقة بسياسات الهجرة. وما زلنا نتعاون بنشاط من أجل وضع حد للهجرة غير الشرعية والمساعدة على الهجرة الشرعية في ذات الوقت.

وفي العام الماضي، وقّعت كازاخستان على مفهوم حيز الهجرة المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ويمثل ذلك المفهوم موقفا مشتركا إزاء وضع وتعزيز سياسة مشتركة بين الحكومات بشأن الهجرة في المنطقة. وتشمل المجالات الاستراتيجية الواردة في المفهوم: تهيئة الظروف المواتية لتنقّل القوى العاملة، وضمان المساواة في معاملة العمال المهاجرين، وتوسيع قنوات التوظيف بشكل مشروع بالنسبة لهم، فضلا عن تعزيز فعالية التعاون بين الدول في إدارة عمليات الهجرة. وتعتزم كازاخستان مواصلة ذلك العمل في إطار رابطة الدول المستقلة. ونود من جانبنا الإسهام في تعزيز مؤسسات وآليات الهجرة من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإننا لا نقصر التزامنا اليوم على رابطة الدول المستقلة. إذ يجري طرح المشاكل التنظيمية والمسائل المتعلقة بتنقل العمالة على نطاق إقليمي في اجتماعات الاتحاد الجمركي واجتماعات المجال الاقتصادي الموحد أيضا. ذلك أن زيادة التكامل الاقتصادي في المنطقة تثير مسائل جديدة في مجال الهجرة فيما يتعلق باحترام حقوق ومصالح العمال المهاجرين، الأمر الذي يؤدي بنا إلى اتخاذ قرارات جديدة مشتركة.

واعتمدنا أيضا الاتفاق بشأن الوضع القانوني للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ٢٠١٠. وأبطلنا وفقا لذلك الاتفاق، إجراءات تتعلق بالحصول على تراخيص العمل، كانت قد حددتها بلدان المنطقة من أجل حماية أسواق عملها المحلية. وفي الواقع، يمكننا القول إن التعاون قد أنشئ من أجل تنسيق عمليات الهجرة بين بلدان المنطقة. وما زلنا نعمل بشكل مكثف مع تلك البلدان على تلك المسائل. ويجب أيضا أن أذكر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، اللتان تشاركان بصورة مباشرة في حل المسائل المتعلقة بسياسات هجرة العمالة. وتعرب كازاخستان عن

عميق تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في ذلك الصدد.

السيد يغانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالرئيس، على رئاسة الجلسة العامة، وتوجيه الشكر إلى الأمين العام والمتكلمين الآخرين على بياناتهم. ونثني على حكومة المكسيك على إسهامها القيّم في الحوار الرفيع المستوى.

إن أرمينيا بلد يواجه التحديات الناشئة عن الهجرة. وهي من بين آخر الدول الموقّعة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد حددت حكومة بلدي إدارة عمليات الهجرة بوصفها إحدى أولوياتها الرئيسية، وقد تحققت تحسينات ملموسة خلال السنوات الثلاث الماضية. واعتمد المفهوم المتعلق بسياسة الدولة المعنية بتنظيم الهجرة في جمهورية أرمينيا – الذي يحوي ١٤ مجالا من المجالات ذات الأولوية –. ووضعت أيضا خطة عمل للفترة ٢٠١٢– ٢٠١٦ تتضمن ١٤٧ نشاطا عمليا بهدف تنفيذها.

وبغية الحد من الآثار السلبية للهجرة من أرمينيا، اتخذت حكومتي خطوات هامة صوب إقامة علاقات قوية مع عدد من الشركاء الرئيسيين. فبالإضافة إلى تعاونها المتزايد مع الاتحاد الأوروبي، وقّعت إعلان الشراكة في التنقل واتفاقات تيسير الحصول على التأشيرات والعودة. ويجري اليوم في أرمينيا تنفيذ ثمانية مشاريع تتعلق بالهجرة – بتكلفة قدرها ٩ ملايين يورو – مع الدول الأوروبية على صعيد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف معا.

وبما أن قرابة ٨٠ في المائة من مهاجري أرمينيا يعيشون في بلدان رابطة الدول المستقلة، يشارك البلد بنشاط في عمليات التكامل في المنطقة؛ ويتم اتخاذ إجراءات منسقة لإنشاء سوق العمل المشترك، وتنظيم تحركات السكان وفقا لسياسة متفق عليها، مثلما تم إبرازه أثناء المؤتمر الذي عقدته رابطة الدول المستقلة في موسكو خلال حزيران/يونيه عن هجرة اليد العاملة، وذلك كعامل للتنمية في دول الرابطة.

وتعتبر أرمينيا أن المسائل المتعلقة بعودة مواطنيها من الخارج وإعادة إدماجهم، والاستفادة من إمكانات المهاجرين في الشتات كعنصر رئيسي في خطة الهجرة والتنمية للبلد، هي مسائل بالغة الأهمية. وأرمن الشتات يمثلون ظاهرة فريدة من نوعها، حيث أن أكثر من ثلثي الأرمن في العالم يقيمون خارج جمهورية أرمينيا. فهناك حاليا طوائف أرمنية في كل بلد من العالم تقريبا. ولقد تشكّل الشتات التقليدي في الأساس نتيجة تعرّض الأرمن للإبادة الجماعية في عام ١٩١٥. وفي السنوات العشرين الماضية، تعزز الشتات الأرمني بالمهاجرين الذين غادروا أرمينيا نظرا للمصاعب الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدت الحكومة الأرمنية سياسة لتقوية الروابط بين الوطن الأم والمهجر عن طريق تعزيز الهوية الثقافية لهذا الأخير، والحفاظ على السمات الوطنية، والاستفادة من إمكانات المهجر لتطوير الاقتصاد الأرمني. ولعلّ الخطوات المتخذة لتحقيق تلك الأهداف تكون ذات أهمية كبيرة للبلدان الأخرى.

وعملا بتعديلات الدستور عام ٢٠٠٦، يحق للمواطنين الأجانب من أصل أرمني أن يحصلوا على جنسية جمهورية أرمينيا عن طريق إجراءات مبسطة. وأنشئ صندوق عموم الأرمن في عام ١٩٩٢. والصندوق لديه فروع في أكثر من ٤٠ بلدا. ويجري على أساس منتظم تنظيم كل المؤتمرات العالمية المتعلقة بالأرمن، وألعاب عموم الأرمن، والمهرجانات الثقافية، وأحداث أخرى بهدف الجمع بين الأخصائيين ذوي الخلفية المهنية نفسها. ووفّر إنشاء وزارة المغتربين في عام ٢٠٠٨ زخما جديدا للأنشطة المضطلع بها في ما يتعلق بالشتات.

وتتركز في الأساس سياسات الدولة بشأن المواطنين الأرمن المقيمين في الخارج – منذ أوائل التسعينات – على

تشجيع عودتهم وإعادة إدماجهم بشكل مستدام. وفي سياق التنمية، ينبغي التأكيد على أن عودة المهاجرين تأتي بمعارف ومهارات جديدة، وأفكار تجارية جديدة، وتصورات جديدة متعددة الثقافات، وكلها تكتسي أهمية خاصة لأرمينيا. لهذا السبب، إن دعم هذه العودة أولوية من أولويات سياسة الحكومة الأرمنية المتعلقة بالهجرة.

والعودة وإعادة الإدماج مسألتان مدرجتان كلتاهما في خطة التعاون الدولي. وهناك حاليا اتحاد يتألف من ثماني دول أوروبية، برئاسة مكتب الهجرة والاندماج الفرنسي، يقوم بتنفيذ مشروع طويل الأجل لمعالجة هاتين المسألتين. والصفحة الشبكية www.backtoarmenia.com تمكّن العائدين من إقامة اتصال مباشر من الخارج مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة في أرمينيا عن طريق الاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك سكايب، والحصول على معلومات سريعة وموثوق بها ردا على استفساراتهم.

ونعتقد أن التدابير التي تتخذها مختلف البلدان وترمي إلى العودة وإعادة الإدماج يمكن أن تكون أكثر فعالية لو أدى المجتمع الدولي دورا أكثر نشاطا في مسائل مختلفة، مثل تنفيذ مشاريع العودة التي تستهدف أخصائيين مؤهلين تأهيلا عاليا ومقيمين خارج بلد المصدر، وتهيئة الظروف لتوجيه تحويلات المهاجرين إلى القطاعات الاقتصادية، والتطبيق الواسع لمخططات الهجرة الدائرية.

وترحب أرمينيا بمشروع الإعلان الذي تم اعتماده، وتعتقد اعتقادا قويا أن الحوار سوف يفعل الكثير لدعم مواصلة تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة والتنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وسوف يساعد على تمهيد الطريق أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع التركيز على هذه المسألة.

السيد كاريو (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نعرب عن تعازينا إزاء الأحداث المؤسفة التي وقعت في لامبيدوسا، إيطاليا. كما أتقدم إلى الجمعية بأحرّ تحيات حكومة جمهورية بنما، وبخاصة رئيس الجمهورية، ريكاردو مارتينيللي بيروكال، ووفد بنما وتحياتي أنا شخصيا.

بالنسبة إلى مسألتي الهجرة والتنمية المعروضتين على الجمعية اليوم، يسرني أن أبلغ الحاضرين بأن بلدي عاكف على معالجة هاتين المسألتين. والوثيقة المتعلقة بهذا الموضوع (A/68/190) تحدد أن عدد المهاجرين على الصعيد العالمي يبلغ ٢٣٢ مليون مهاجر – لذا هناك ضرورة لصياغة السياسات التي تدير الهجرة بشكل مناسب.

ولقد أصدرت الدائرة الوطنية للهجرة ووزارة العمل أوامر تنفيذية في السنوات الأخيرة لتعديل وتمديد وإلغاء أحكام، بغية أن تتماشى الإجراءات المتعلقة بإصدار التأشيرات الجديدة للمهاجرين وتصاريح العمل مع المعايير الدولية.

وتصدر بنما تأشيرات الدخول وتصاريح العمل بناء على نهج إنساني نعتبره هاما. فعلى سبيل المثال، من المسلّم به الآن أن جمع شمل الأسرة هو أساس قبول الأجانب الذين لديهم أطفال بنميون. ومُنحت الإقامة الدائمة للعديدين من الأجانب الذين لم يستحقوها. ويتم الآن إصدار تأشيرات دخول للعمال العابرين والمؤقتين مدتها سنة واحدة – ضعف فترة الأشهر الستة السابقة – ويمكن تمديد مدة هذه التأشيرات لخمس سنوات أخرى.

علاوة على ذلك، جرى إصدار تأشيرة خاصة ورخصة عمل خاصة للمهنيين الذين يرغبون في الإقامة بصفة دائمة في جمهورية بنما، والمساهمة بمعارفهم وخبراتهم لتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلد.

وأود أيضا أن استرعي الانتباه إلى الجهود الإدارية التي تبذل في بنما لدعم المجتمع الدولي، في الوقت الذي تشهد بعض الاقتصادات أعباء العمل. وعليه، لم توسّع حكومتنا

نطاق تأشيرات الدخول وتصاريح العمل المتاحة فحسب، بل دعت أيضا إلى اتخاذ إجراءات خاصة لتنظيم مركز الهجرة عن طريق معالجة المسائل الأساسية للأجانب الذين لا ينطبق عليهم أي وضع من أوضاع الهجرة بموجب تشريعات الهجرة الحالية في البلد.

وحملات الهجرة التي أطلق منها ١٢ حملة منذ عام ٢٠١٠، مكّنت ما يزيد على ٣٥٠٠٠ أجنبي من ٨٠ جنسية، كان وضعهم المتعلق بالهجرة غير نظامي، من منحهم تصاريح للإقامة المؤقتة لمدة سنتين، ورخص عمل للفترة الزمنية نفسها.

وبالنسبة لمن يسجلون أسماءهم للحصول على تصريح الإقامة المؤقت للمرة الثانية، يمكن تمديده أيضا لفترة عشر سنوات أخرى.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأننا، في هذه اللحظة، نحتفل باليوم الاستثنائي الثاني عشر لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين، وهو ما سميناه ”بنما، بوتقة الانصهار“. ونأمل أن نمنح ١٠ ٠٠٠ تأشيرة إقامة مؤقتة إضافية للمهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضا التأكيد على أن منح المهاجرين فرصة للحصول على مركز قانوني وتصاريح عمل لا يفيد بلدنا فحسب فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والاقتصاد بل إن المهاجرين أنفسهم يدمجون حينئذ في نظم الضمان الاجتماعي والمصارف والعمالة، مما يحول دون وقوعهم ضحايا للاستغلال ويمكنهم من أن يوفروا لأسرهم مستوى معيشيا لائقا. وأنا متأكد من أنه، بمشاركة الجميع هنا اليوم، سننجح في إجراء تبادل ايجابي للأفكار وأفضل الممارسات، التي ستفيد المجتمع الدولي وتؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لجميع الأشقاء والشقيقات.

وكما قال رئيس بنما، ريكاردو مارتينيلي، في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة:

”إننا نخلف وراءنا إرثا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي المرتفع المستدام في جميع أنحاء منطقة أمريكا الجنوبية، ونحن ساعدنا على تعزيز الرعاية المشتركة للأمة البنمية وبنائها“ (A/68/PV.8، صفحة ٨).

السيد بيريث وولكر (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن الطابع الملح للمبادرة التي يمثلها هذا الحوار آخذ في الازدياد، نظرا لتزايد مستويات الهجرة الدولية، ويمكننا تناول هذا الموضوع في منتدى متعدد الأطراف من اتخاذ قرارات تعكس الطابع العالمي للهجرة بطريقة متسقة ومنسقة. ولذلك السبب يسرني أن الأمم المتحدة، وهي مثال جيد لتعددية الأطراف، هي منتدى هذه المداولات بشأن تنقل البشر وحقوقهم، وهو أمر ظل يعبر عنه مرارا وتكرارا مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة. فالأمم المتحدة هي المكان المناسب لاتخاذ أي قرارات بشأن معالجة الهجرة الدولية.

وفضلا عن ذلك، تستحق المنظمة الدولية للهجرة إشادة خاصة. فقد اضطلعت بدور هام، باعتبارها منظمة حكومية دولية متخصصة في الهجرة، وبالمساعدة على التحضير لهذا الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية. كما ظلت المنظمة منخرطة في مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة. وفي ذلك الصدد، نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل فريق عامل مؤلف من بلدان لا يتجاوز عددها تسعة، بغية التعجيل بالعملية وزيادة جدواها، من أجل إجراء تحليل وإنشاء آليات جديدة لمعالجة نطاق الهجرة وتحدياتها، وبالتالي، تحسين التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

وفي الأعوام الـ ٢٠ الماضية، تغير مشهد الهجرة، على النطاقين العالمي والإقليمي. ولم تعد الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال النمط السائد، وازدادت الاتجاهات التي كانت ناشئة خلال عام ٢٠٠٦ وتعززت. وفي الوقت الحالي

يعكس توسع الهجرة بين بلدان الجنوب ومن بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب الوجه الجديد للهجرة الدولية. وفي ذلك السياق، أصبحت شيلي، وهي بلد متوسط الدخل يبلغ نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي حوالي ١٦٠٠٠ دولار، مصدر جذب للمهاجرين في الأعوام الأخيرة. وتحولت من بلد منشأ إلى بلد يتمتع بالطابع المزدوج لبلد منشأ ومقصد للمهاجرين.

ومنذ عام ٢٠٠٦ وفيما يتعلق بذلك التطور الأخير، سعت شيلي للتصدي تلك التحديات والاستفادة من الفرصة التي تتيحها الهجرة وإدماج المسائل المتعلقة بالهجرة واحتياجات المهاجرين في جدول الأعمال العام للحكومة. ويكمن أساس معالجة الهجرة الدولية في بلدنا في الاحترام غير المنقوص لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، على نحو ما تجلى في تصديق شيلي على الصكوك الدولية الرئيسية بشأن الهجرة، التي تشمل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، فضلا عن بروتوكول تهريب المهاجرين. ولذلك شجعت شيلي الجهود الرامية إلى إدارة الهجرة وسعت لاتخاذ نهج شامل نحو الهجرة الدولية من خلال إنشاء هيكل إدارة ومؤسسي متعدد القطاعات، مثل مجلس لسياسات الهجرة ولجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالجاليات الشيلية في الخارج.

وفي غضون ذلك، ومن أجل تعزيز مبدأ الإقامة القانونية، التي تكفل للمهاجرين ممارسة حقوقهم الإنسانية الكاملة داخل البلدان المستضيفة لهم، نفذت شيلي إجراءات لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين من خلال المبادرات القانونية الهادفة إلى تحديث قوانين البلد المتعلقة بالهجرة. ويستند ذلك إلى إيماننا بأن تسوية المركز القانوني لإقامة المهاجرين واتفاقه مع القانون سيكفل بدوره سلامة المهاجرين والحقوق الاجتماعية وحقوق العمل للمواطنين الشيليين.

وفيما يتعلق بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان والحوكمة على الصعيد الوطني، ما فتئت شيلي تستكمل الإطار المعياري بشأن الهجرة بوضع قانون لحماية اللاجئين وقانون بشأن مكافحة تهريب البشر، وبخاصة النساء. وتأمل شيلي أن يؤدي ذلك إلى زيادة تماسك المجتمع. وفضلا عن ذلك، نناقش حاليا في مجلس الشيوخ مشروع قانون جديدا بشأن الهجرة والهجرة إلى الداخل، وهو يسعى، بإنشاء مجلس معني بسياسات الهجرة وشعبة للهجرة، لاستكمال الإطار القانوني وتكييفه مع احتياجات البلد المتغيرة ومع متطلبات عملية الهجرة.

ولا بد أن يتمكن الأجانب الذين قرروا، لعدد من الأسباب، أن يستقروا في شيلي من الاطمئنان إلى أن جنسيتهم لن تضر بمركزهم. وفي ذلك الصدد، يعد مشروع القانون، مقارنة مع القوانين الحالية، خطوة إلى الأمام، لأنه يؤكد صراحة على أحكام وشروط المساواة المتعلقة بحقوق المهاجرين بشكل عام، ويتضمن قائمة بالامتيازات المناسبة ويصف الحد الأدنى للحماية التي يمكن أن تمنح لمن يبقون في البلد بدون أي مركز قانوني.

وعلى النطاق العالمي، شجعت شيلي العملية التي قادها الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦، وشاركت بفعالية في اجتماعات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وفي السياق نفسه، تولت شيلي أيضا رئاسة حوار رفيع المستوى بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، وسعت لبناء حيز للحوار والعمل المشترك بين المنطقتين بشأن التحديات المتعلقة بالهجرة.

وتقديرا للعمل المشترك الذي اضطلعت به المنطقتان وأخذا بعين الاعتبار لأهمية البيانات المستكملة والمعلومات الموضوعية بشأن الهجرة الدولية، وضعت شيلي موجز الإحصاءات الأول بشأن الهجرة المشترك بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى، يمكن أن

يعزى الفضل في انجاز تلك الأعمال للمنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأخيرا، على الصعيد الوطني، تولت شيلي رئاسة مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة الذي عقد مؤخرا واستضافت الاجتماعات والعمليات التشاورية بشأن منطقة أمريكا لجنوبية. ومنذ الاجتماعات الأخيرة المعقودة في عام ٢٠١٢، ساعدت شيلي على تحديد موقف مشترك لمنطقة أمريكا الجنوبية في الفترة المفضية إلى انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني.

وتتجسد نتائج تلك الجهود في إعلان بيونس أيرس، الذي يمثل موقف بلدان أمريكا الجنوبية فيما يتعلق بمعالجة الهجرة ورصدها على الصعيد العالمي. وغني عن القول، فيما يتعلق بالرصد، إن شيلي شجعت على وضع اتفاقية عالمية بشأن الهجرة والمصادقة عليها لاحقا وهي تسعى لتشكيل توافق عالمي على الحد الأدنى للمعايير بشأن الهجرة وإدارة العالمية.

السيد لوتنكو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولا الإعراب عن التعازي لأُسَر أولئك الذين فقدوا حياتهم في الطريق إلى لامبيدوسا. ومولدوفا تُدرك جيدا مأساة العائلات والأرواح البشرية التي أزهقتها الهجرة.

وفي البداية، أود أن أعرب عن التقدير لكون الأمم المتحدة تعلِّق هذه الأهمية على مسألة الهجرة. وتُظهِر الحقيقة عزم الدول الأعضاء على مواكبة هذه المسألة بأفضل وسيلة ممكنة، عبْر الشراكة والحوار.

وجمهورية مولدوفا، شأنها شأن البلدان الأخرى، أصبحت مدركة للفرص الهامة التي تتيحها الهجرة، لكنها تعلَّمت أيضا أن تتصدى بحكمة للتحديات التي تفرضها. وفي ضوء التأثيرات بالغة التعقيد على مولدوفا، أصبح من الضروري وجود آلية استجابة مركَّبة مع قاعدة شراكة موسَعة لمعالجة الجوهر الدولي لعمليات الهجرة. وقد حفَّزَنا هذا على أن نكون البلد الرائد في تنفيذ شراكة التنقل بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، والمشاركة بفعالية في أعمال المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وفي هذا السياق، أثبتت الشراكة أنها العنصر الرئيسي لتعزيز التنمية المستدامة، ومضافرة جهود جميع الأطراف الفاعلة – بُعد ينبغي زيادة تعزيزه على المستويين الإقليمي والعالمي.

إنّ خبرة نحو خمس سنوات من تنفيذ شراكة التنقُّل – التي نُفِّذ في أثنائها أو يجري تنفيذه حاليا، ٨٩ مشروعا ومبادرة – عزَّزت تعاوننا وعلاقة الثقة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكان لها تأثير إيجابي مباشر على المهاجرين المحتمَلين والحاليين والعائدين.

وإننا مستعدون لمواصلة وتعميق تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي وتبادل خبراتنا مع أية جهة معنية. يُضاف إلى ذلك أنّ تقييم عملنا متوافر. وصنع سياسة الهجرة القائمة على الأدلة أساسي للدولة والأفراد. وقد أنجزت مولدوفا مؤخرا مخططها الموسَّع الأول للهجرة، ودمجته في نظام الرصد الإحصائي الداخلي، حيث نستطيع أن نرصد تدفقات الهجرة وننظمها بشكل أفضل، بإجراء دراسات استقصائية محلية دورية وبالتعاون الوثيق مع بلدان المقصد. وموجزات الشتات لبلدان المقصد الرئيسية للهجرة من مولدوفا ستكون متاحة قريبا لمجموعة واسعة من الاستخدامات، بدءا بمساعدة المهاجرين في حالات الضعف وانتهاء باجتذاب الاستثمار وتوجيهه بشكل أفضل.

واعتقادنا راسخ بأنّ التبادل المحسَّن للبيانات، بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد قبل كل شيء، يمكن أن يكون هامّا في تسجيل تجربة هجرة أفراد معيّنين. وقد ذكر ممثل الاتحاد الروسي في بيانه في وقت سابق اليوم (انظر A/68/PV.25) أنّ السلطات تعرف بالأسماء جميع المهاجرين الذين خرقوا القانون الروسي. والحصول على هذا النوع من المعلومات سيتيح لمولدوفا، على سبيل المثال، أن تُطلِع مواطنيها بشكل

أفضل وتقدّم المساعدة القانونية اللازمة التي ستكون مفيدة لكلتا الدولتين، والأهم من ذلك للأفراد المعنيين.

ومن المؤكد أن الهجرة أولوية عليا في خطة التنمية لدى بلدي. لذا، أصبح تعميم الهجرة والتنمية في التخطيط الوطني مجالا هاما لنشاطنا. وقد اعتمدنا تغييرات منهجية ذات تأثيرات طويلة الأمد ونهجا يشمل الحكومة بأسرها. وبناء على ذلك، هناك في جميع الوزارات ووكالات الدولة نائب وزير مسؤول عن شؤون الهجرة والشتات. وكما سبق، أدخِل تأثير الهجرة والشتات في جميع السياسات العامة الجديدة، بغية تقدير التأثير المحتمَل للهجرة على مواطنينا في الخارج، واستُنبِطت وسائل خاصة لإيجاد قائمة مرجعية لتأثير الهجرة.

والتعاون الإقليمي أساسي لتنظيم الهجرة. وإحدى أولويات حكومتنا هي إرساء اتفاقيات ثنائية وإطار تعاوني على المستوى الإقليمي. وهدف هذه الاتفاقيات مع البلدان المجاورة هو تعزيز التدابير للحماية الاجتماعية، المساعدة الإنسانية المتبادلة، العمالة، احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والمزيد. وقد أرست جمهورية مولدوفا أكثر من ٢٠ اتفاقية ثنائية من هذا النوع. وهي ملتزمة بزيادة تعزيز هذه الممارسة.

وتؤكد حكومة مولدوفا مجددا أهمية الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وترى أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتقليص الآثار السلبية للهجرة بتنفيذ سياسات أكثر كفاءة.

وقد أثبت الحوار أنه أداة مفيدة للمساهمة في تحقيق تلك الأهداف، ونأمل بتنويعه وتعزيزه في المستقبل.

السيد ويريدو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب بالنيابة عن حكومة غانا عن امتناني العميق للجمعية العامة على تنظيم الحوار رفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وإنني ممتنٌّ على منحي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة.

إنّ المسائل التي تستأثر باهتمامنا أثناء الحوار مرتبطة بالتنمية العالمية والوطنية، سواء كانت على صلة بالتخطيط الوطني أو حقوق الإنسان أو صنع قرارات السياسات العامة بين مسائل أخرى. وفي التاريخ أمثلة رائعة على مساهمة المهاجرين الكبرى في التنمية التحوُّلية والسلام والأمن في أمم عظيمة. وقد شاركت غانا بفعالية في الحوار رفيع المستوى الأول المعني بالهجرة الدولية والتنمية، وهي تشارك في حوار اليوم أيضا، إدراكا منها لأهمية الهجرة في التنمية العالمية والوطنية. وفي تقييمنا أنّ أهداف الحوار ونتائجه المتوخّاة مرتبطة بالاستفادة المثلى من مكاسب التنمية المرتقَب استنباطها من الهجرة، مع تقليص تأثيراتها السلبية.

وهناك عدد من الالتزامات الممكنة في المشهد الدولي، مثل تعزيز الهجرة الدائرية وتيسير التأشيرات لتحقيق الاستفادة المثلى من مكاسب الهجرة، فضلا عن اتفاقات الإعادة إلى الوطن وحُزَم العودة الطوعية إليه للحدّ من آلام إعادة الإدماج. وقد هلَّل صانعو السياسات بازدياد للهجرة الدائرية بصفتها حلاّ لتحويل الهجرة الدولية إلى حالة كسب للجميع، حيث يمكن للأمة أن تلبّي بنجاح احتياجات سوق العمل لديها، بينما تستطيع أيضا زيادة المكاسب عبْر التحويلات المالية والمعرفة. ويمكن للمهاجرين أنفسهم أن يرتقوا بمستوى معيشتهم دون أن يتركوا أسَرهم بشكل دائم.

لكنّ بعض بنود هذه الاتفاقات تجعل من الصعب على البلدان النامية أن تستفيد من الهجرة الدائرية. وغانا بلد مقصد ومنشأ معا للهجرة الدولية، حيث يقيم نحو ثلاثة ملايين غانيٍّ في الشتات. والسكان المهاجرون بدورهم يضمون عددا كبيرا من المواطنين والمهاجرين الاقتصاديين، المنتمين إلى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهذا ناجم جزئيا

عن الحروب الأهلية وعدة حالات سياسية أمنية بعد انتهاء النزاعات، كما شهدتها الدول المجاورة مباشرة لغانا، بما فيها ليبريا، سيراليون، كوت ديفوار، مالي والنيجر.

وقد أكّدت غانا مجددا التزامها بإدارة الهجرة الدولية حين قررت الحكومة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الهادفة إلى حماية حق العمال المهاجرين في الكرامة والإجراءات القانونية الواجبة بين مسائل أخرى.

صادقت غانا مؤخراً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

إن غانا بوصفها بلداً لا تزال تركّز على تعزيز وحماية مصالح مواطنينا في الخارج ورفاهم من خلال بعثاتنا الدبلوماسية وقنصلياتنا. ولمساعدة رعايانا في التمكن من المساهمة بقدر كبير في الخطة الإنمائية الوطنية، أنشأت غانا في آب/أغسطس ٢٠١٢ وحدة دعم المغتربين بمساعدة فنية من منظمة الهجرة الدولية بوصفها وحدة شاملة تتألف من أصحاب مصالح متعددين، وتنسقها وزارة الخارجية والإدماج لإشراك أبناء غانا في المهجر في عملية التنمية الوطنية. وبالتعاون مع المؤسسات القطاعية العامة ذات الصلة، ومن خلال شبكة الإنترنت ووسائط الاتصال الاجتماعي تهدف وحدة دعم المهاجرين إلى تيسير نشر المعلومات، والطلبات من أجل ازدواج الجنسية، والتحويلات المالية، والاستثمارات، والتجارة، وتسجيل الشركات، وحركة العمالة والدمج.

تقر غانا بالطابع العالمي للهجرة الدولية وتؤكد أن الهجرة الدولية ظاهرة متنامية في نطاقها وتنوعها. وغانا من جانبها تعتقد أن الهجرة الدولية يمكن أن تصبح قوة إيجابية في عملية التنمية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء، شريطة أن تكون مدعومة بمجموعة من السياسات الصحيحة. وبموجب خطة غانا المشتركة بشأن النمو والتنمية للفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، بُذلت الجهود لوضع إطار مؤسسي شامل لإدارة الهجرة ولاتساق التسجيل، وتطوير قاعدة بيانات شاملة، وبناء القدرة البشرية والفنية لمؤسسات الهجرة لتحسين إدارة الهجرة.

إن وحدة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية سعياً منها إلى تحقيق تلك الأهداف تعمل على تنسيق الجهود لجعل عملية رسم السياسة لديها تصل إلى نتيجة منطقية. ومعروض على مجلس الوزراء الغاني مشروع سياسة هجرة وطنية لينظر فيها ويعتمدها اعتمادها لكي تُقدم للبرلمان لدعمها بالتشريع اللازم. ويتوخى مشروع السياسة ذاك، بين أمور أخرى، تشكيل لجنة وطنية للهجرة تكون مسؤولة عن الهجرة الداخلية والخارجية.

أما فيما يتعلق بمبادرات السياسة واتخاذ التدابير، فمن المهم القول أن السياسة السكانية الوطنية في غانا تتضمن عناصر هامة تتعلق بالهجرة. وقد تطرق تعداد السكان الوطني لعام ٢٠١٠ إلى مسائل هامة تتعلق بالهجرة للمساعدة على رسم تلك السياسة. ومن الجدير بالذكر أن إدارة الهجرة في غانا قد اعتمدت خطة استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ ولاياتها المؤسسية. وفي ذلك الصدد، أنشأت الإدارة مكتبا لإدارة الهجرة في غانا يتألف من ثلاث شُعب. تركّز الشُعبة الأولى على مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم من خلال اعتماد خطة عملية تكفل امتثال غانا للحد الأدنى من المعايير الدولية. ثانياً، يتعين على مكتب المعلومات في وحدة الهجرة ضبط الهجرة غير المنتظمة وتعزيز الهجرة الشرعية من خلال جمع المعلومات، وإشاعة الوعي العام والتثقيف بشأن مخاطر الهجرة غير الشرعية والفُرص التي تتيحها الهجرة الشرعية. أما الشعبة الثالثة فهي عبارة عن قسم خاص باللاجئين يتعاون مع مجلس اللاجئين في غانا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية لتوفير الحماية للاجئين وتنفيذ سياسة الحكومة بشأن سياسة إعادة الدمج المحلي للاجئين.

إن غانا بوصفها بلداً نامياً تتفق في الرأي مع مجتمع الدول على القلق إزاء تزايد الهجرة غير الشرعية واستغلال المهاجرين في الحالات غير الشرعية والإساءة إليهم. وفي الآونة الأخيرة، سجلت غانا عدة قضايا تتعلق بالإساءة لحقوق الإنسان وانتهاكاتها للغانيين العاملين في بلدان الخليج العربي بصفة خدم في المنازل. ونحض المجتمع الدولي على مواصلة جهوده في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال على الصُعد الوطنية والثنائية والإقليمية والعالمية. ومن المهم أن نذكر أنه في أيلول/تموز ٢٠١٢ سن برلمان غانا قانوناً يجرم تهريب المهاجرين كونه يمس بدرجة كبيرة بكرامة الفرد ويحط من قدره.

أود أن أختتم كلمتي بتكرار استعداد غانا للشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من قبيل المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة لمواصلة معالجة مسائل الهجرة الدولية والتنمية.

وقبل أن أعود إلى مقعدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بأن غانا تشارك البلدان في جميع أرجاء المعمورة الإعراب عن أعمق مشاعر العزاء لأسر ضحايا المأساة التي حدثت في البحر الأبيض المتوسط هذا الصباح. فليتغمد الله برحمته من لقي حتفه منهم.

السيد ويجراتني (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم وزير الدفاع والأمن الوطني والهجرة في جمهورية فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن اعتماد الإعلان (القرار ٤/٦٨) هذا الصباح يمثل خطوة هامة في دمج الهجرة والتنمية في خطة التنمية العالمية. وأهنئ أيضاً وفد المكسيك على القيام بالمشاورات بشأن مشروع القرار وأقر بمساهمة جميع الدول في هذه الوثيقة الاستشرافية. يتضمن تقرير الأمين العام (A/68/190) عن الموضوع معلومات قيمة بالنسبة لجميع أصحاب المصالح، ويبين استعداد منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة المرتبطة بالهجرة وتنسيق الفوائد الإنمائية.

إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية عملية متعددة الأطراف وهامة جداً بالنسبة للهجرة. ومن الجدير بالذكر أن الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في عام ٢٠٠٦ شهد ولادة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي أصبح الآن منتدى مفيداً جداً لكي تناقش فيه المسائل الهامة المتعلقة بالهجرة والتنمية.

إن الموضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبلدي. فقد صادقت سري لانكا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ١٩٩٦. وانتخبت سري لانكا في عام ٢٠٠٩ لعضوية اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين والمؤلفة من ١٤ عضواً، وانتُخبت مرة أخرى في عام ٢٠١٣.

بالنسبة لسري لانكا أصبحت الهجرة الدائرية للعمالة ظاهرة هامة للغاية. من الجدير بالذكر في هذا الصدد، أنه يُقدر أنه يوجد ١,٧ مليون شخص يعملون خارج البلاد بصفة عمال متعاقدين من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٠,٣ مواطن.

وهذا يشكل نسبة ٢١ في المائة من قوة العمل النشطة اقتصاديا في البلد. وعلاوة على ذلك، حول أبناء سري لانكا العاملون في الخارج إجمالي مبلغ ١,٦ بلايين دولار خلال عام ٢٠١٢، وهو ما شكل نسبة ٣٥ في المائة من إجمالي إيرادات النقد الأجنبي. وغني عن البيان إن ذلك يمثل، في هذا الوقت الحالي، مصدرا هاما للغاية للدخل الأجنبي للبلد. وأحد الأوجه الهامة للغاية لهذه الهجرة أن الإيرادات العائدة من العمالة في الخارج تدفقت إلى المناطق النائية في سري لانكا. وفي كثير من

الحالات أصبحت تلك الإيرادات أكثر فعالية من معونة التنمية في تخفيف حدة الفقر.

وفي سري لانكا، تشكل النساء نسبة النساء ٤٩ في المائة من المهاجرين العاملين. وتقع حماية المهاجرات العاملات والأطفال الذين خلفنهم وراءهن في صميم إطار سياسات الحكومة بشأن الهجرة. وفي ذلك الصدد، قررت الحكومة مؤخرا الحصول على تقرير عن الخلفية الأسرية لجميع الأمهات المهاجرات قبيل مغادرتهن. وهذا لكفالة وضع ترتيب مستقر لحماية الأطفال الذين خلفنهم وراءهن. كما أنشأت سري لانكا رابطة لديها شبكة على نطاق الجزيرة تسمى Rata Viruwo، وتعني ”الإبطال في الخارج“، تضم في عضويتها أقرب أقرباء جميع العمال المهاجرين، للنظر في احتياجات رفاه الأسر التي خلفوها وراءهم.

وفي الوقت الحالي تجري الخطط على قدم وساق في سري لانكا لزيادة قوة العمل الماهرة لسوق العمل في الخارج. وتهدف العديد من المبادرات التي تؤيدها الحكومة إلى تنمية مهارات النساء والشباب الذين يحتمل أن يهاجروا لتتناسب مع أسواق العمل في الخارج.

وترحب سريك لانكا، باعتبارها البلد المضيف للمؤتمر العالمي للشباب الذي يعقد في عام ٢٠١٤، بموضوع اليوم الدولي للشباب لعام ٢٠١٣: ”هجرة الشباب: المضي قدما بالتنمية“. وإضافة إلى التحديات الإنمائية المشتركة التي تواجه الشباب في جميع أرجاء العالم، لا سيما الشباب الذين يعيشون في البلدان النامية، فإننا نقر بان الشباب المهاجرين لديهم مسائل خاصة. وسيركز مؤتمر الشباب على كيفية تعميم المنظور المتعلق بالشباب في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونرحب بانخراط أصحاب المصلحة للتأكيد مجددا على أهمية الهجرة والتنمية.

ونعمل بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بشأن مشاريع متصلة بالمهاجرين. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة التقنية لتدريب الموظفين المسؤولين عن الهجرة إلى الخارج وأمن الحدود ورفاه المهاجرين. كما تساعدنا المنظمة في إنشاء مركز للإحصاءات المتعلقة بالهجرة في إدارة التعداد والإحصاءات في عام ٢٠٠٨. وعلى نحو مماثل، ساعدتنا المنظمة على وضع سياسة وطنية للعمالة المهاجرة في عام ٢٠٠٨، للمرة الأولى في جنوب آسيا.

وفي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ستستضيف سري لانكا حوارا وطنيا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع عقد عمالة موحد للمهاجرات للعمل في الخدمة المترلية. وسيشارك كبار الموظفين من البلدان المرسلة للعمالة في آسيا والبلدان المتلقية لها في الشرق الأوسط في هذا الحوار على أمل التوصل إلى توافق للآراء.

وتؤكد سري لانكا مجددا على التزامها بتعزيز الاتفاقيات الدولية الهامة بشأن الهجرة. ومع ذلك، نؤمن إيمانا جازما بضرورة إنشاء آلية أكثر فعالية لرصد تنفيذ تلك الاتفاقيات من جانب بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. وستسهم سري لإنكار، باعتبارها عضوا في الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، في أعمال الفريق الرامية إلى الاعتراف على النحو الواجب بالهجرة باعتبارها أحد المجالات ذات الأولوية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونتطلع إلى جعل حياة جميع المهاجرين وظروف عملهم آمنة وكريمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.